

تَعَانِقُ الْوَقْفِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

دِرَاسَةٌ: مَوْضُوعَيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ

ُشَرِّ في مجلَّة آفاق الثقافة والتراث، العدد (80)، محرم 1434هـ، ديسمبر 2012م، مركز
جامعة الماجد، دبي.

د. محمد عادل شوك
أستاذ النحو، والصرف المشارك
جامعة الملك خالد: كلية التربية للبنات - أبها

- ملخص البحث -

(تعانق الوقف) مصطلح يطلق على أحد أنواع الوقف في القرآن الكريم، ويرمز له بثلاث نقاط مثلثة، هكذا (▲).

وهو متقاوت العدد بحسب اجتهاد العلماء في تحديد مواضعه، إلا أن الشائع بحسب رواية حفص عن عاصم، وفقاً لما هو موجود في مصحف المدينة النبوية أن يأتي في خمسة مواضع.
وأول من نبه إليه هو (أبو الفضل الرازبي، ت 454هـ)، وكان يسمى عنده وقف (المراقبة)، وأما أول من سمّاه بـ(المعانقة) فهو صاحب رسالة (كنوز الطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن) على خلاف في نسبتها.

وقد تبأنت آراء العلماء في أنواع الوقوف القرآنية و عددها، و هناك من رأى حذفها لبقاءً من المصحف.

هذا، وقد اجتهد الباحث في أمر هذه الوقوف، و العلامات الموضوعة لها، و رأى أن تجعل ثلاثة علامات، و هي :

أ. الوقف التام ، و تكون علامته النقطة (.).

ب. الوقف الكافي ، و تكون علامته الفارزة المنقوطة (،) .

ج . الوقف الحسن، و تكون علامته الفارزة (، ،) .

وتوضع في ثنايا الرسم القرآني عوضاً عن الرموز المعهود بها في المصحف، و المثبتة فوق أو أخر الكلمات؛ وفي ذلك تيسير لأمر الوقف و الابتداء.

هذا فيما يتعلق بدراسة هذا الوقف دراسة موضوعية ، و أما فيما يتعلق بدراسته دراسة دلائلاً فقد قمت بدراسة الموضع الخمسة المشار إليها ، و قد خلصت في ذلك إلى دقائق و لطائف تعزز الرأي في صواب وجهة نظر علمائنا عندما أشاروا إلى هذا النوع من الوقف ، و موضعه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد، و آله، و صحبه أجمعين، و بعد :
فإنَّ العرب وهم في طور المشافهة - التي تسعد المتكلم في كثير منه إشارات اليديه - كانوا يشعرون بأهمية إدراك المتكلم للمواضيع التي يريد التعبير عنها؛ لما تتضمنه من أمارات تظهر على الوجه، فضلاً على أنه يمكن أن يقف عليها في أثناء حديثه، بحيث يبتدىء بكلام مُستئنف ذي معنى مستقل يفي بالمقصود فلا يحسن له أن يبدأ بالفاعل من دون الفعل - مثلاً ، ولا بالوصف من دون موصوف، ولا بالإشارة من دون المشار إليه، ولا يبدأ بالمعمول من دون عامله، ولا بجملة الشرط من دون جوابها، ولا يدخل بين جملتين إذا اختلفتا خبراً وإنشاءً. بل عليه أن يترك بين الجملتين فاصلة ليتضاح معنى كلٌ منها على حدة.

روى عَدِيُّ بْنُ حَاتَمَ الطَّائِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَسْرَلَاهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَشَدَّدَ أَحَدُهُمَا فَقَالَ: (أَشَهُدُ أَنَّ مَنْ يَطْعُنُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَسَّهُ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا)، ثُمَّ توقف عن الكلام، فقال له رسول الله ص: (قمْ، واذهبْ، بئسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ). (1)

فالنبي ص - إذا أخذنا بالرواية التي تحمل الأمر على الوقف، وما يحسنُ، وما يُؤْكِحُ فيه (2)- أقام الخطيب، وذمه لِمَا قطع على ما يقع؛ فساوى في ذلك بين من أطاع، ومنْ عصى، فلم يفصل في قوله

(1) ينظر: القطع و الانتفاف ص 20 ، و المكتفى ص 103 ، و سنن أبي داود - رقم الحديث 926 - فقد جاء فيه نص الحديث قريباً مما جاء في كتب الوقف و الابتداء ، و هو: حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم أن خطيباً خطب عند النبي ص فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد و من يعصهما ف قال قم أو اذهب بئس الخطيب أنت)، و أمّا في مسند الإمام أحمد ، أول مسند الكوفيين ، - رقم الحديث 17536 - فقد ذكر فيه هذا الحديث بهذا النص : (حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد العزيز يعني ابن رفيع عن تميم بن رفيع عن عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي ص فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد و من يعصهما فقد غوى فقال رسول الله ص بئس الخطيب أنت قل و من يعص الله ورسوله)، ينظر موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف و الدعوة و الإرشاد - السعودية - على الشبكة العنكبوتية (كتب الحديث الشريف).

(2) من حمل النهي على التشريك بين لفظ الجلالة و النبي ص حين ذكر المعصية ، و كان المتكلم قد أفردهما حين ذكر الطاعة : السندي في شرحه على سنن النسائي ، و مثله السيوطي أيضاً . ينظر: شرح سنن النسائي للسندي - رقم حيث 3227 ، و كذلك النووي

هذا وإنما كان ينبغي عليه أن يقطع على قوله (فقد رشد)، ثم يستأنف، فيقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقوله جملة واحدة.(1)

ومر رجلٌ بأبي بكرٍ و معه ثوبٌ، فقال له: (أتبِعُ الثوبَ؟) فقال: لا عافاك الله . فقال له أبو بكر: لقد علمْتُ لو كنْتُ تعلمون، قل: لا، وعافاك الله .(2)

فكان ذلك من الخليفة أبي بكر الصديق؛ لأنَّ المتكلَّم دَاخَلَ بينَ نَوْعَيِ كلامِه؛ فجاءَ ظاهِرُ كلامِه على نمطٍ واحدٍ، يراد به الدُّعَاءُ عَلَيْهِ، فِي حِينَ أَنْ نِيَّتِهُ وَقْصَدَهُ خَلْفُ ذَلِكَ . فَهُوَ دُعَاءُ لَهُ، بِشَرْطٍ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ جُزَّائِيِّ كلامِه بِوَقْفٍ، أَوْ حِرْفٍ عَطْفٍ.

ويُدرج علماء البلاغة هذا النمط من الكلام في مبحث (الفصل، والوصل)، أحد مباحث علم المعاني.(3)

وهكذا نجد أنَّ العربيَّ كانَ حريصاً غَايَةُ الْحَرَصِ عَلَى أَنْ يَسْلُكَ الْطَّرَقَ الْمُؤَدِّي إِلَى الْإِفْهَامِ، وَإِيصالَ الْمَعْنَى إِلَى الْمَتَلَقِيِّ وَالسَّامِعِ عَلَى أَتْمَّ وَجْهٍ؛ إِيمَانًا مِنْهُ بِأَنَّ الْمَعْنَى مَرْتَبَتٌ عَلَى تِبَاطَأٍ وَثِيقَةٍ بِالْمَبْاْنيِّ وَالصَّيْغَةِ الْفَظْلِيَّةِ وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَغْيِيرٌ دَلَالَاتِهِ، وَتَخْلُفٌ تَبَعًا لِمَوَاضِعِ الْوَقْفِ فِي الْكَلَامِ، وَوَفَقًا لِلطَّرِيقَةِ الَّتِي يَنْهَا مَتَحدِثُ فِي كلامِه.(4)

هذا وإنَّ المتكلَّم - الذي تُعِينُهُ قَسْمَاتُ وَجْهِهِ، وَحُرْكَاتِ يَدِهِ - عَلَى إِيصالِ مَا يَرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْأَغْرَاضِ، فِي غَنِّيٍّ عَنْ سعيِّ مَنْ يَتَخَذُ الْكِتَابَةَ أَدَةً تَعْبِيرَ لِمَا يَجُولُ فِي نَفْسِهِ بَعِيدًا عَنِ الصَّوْتِ الْمَسْمُوعِ؛ الَّذِي فَكَرَ فِي إِيجادِ رِمَوزٍ، وَعَلَامَاتٍ، تَكُونُ مَصَاحِبَةً لِلْكِتَابَةِ تَعْيِنُهُ فِي الإِفْصَاحِ عَنِ اِنْفَعَالَتِهِ التَّفْسِيَّةِ.

فَكَانَ مِنْ هَذِهِ الرِّمَوزِ، وَالْعَلَامَاتِ مَا هُوَ مُخْصُوصٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ مَا أَصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ (عَلَامَاتُ الْوَقْفِ)، وَيُرْمَزُ لَهَا بِأَحْرَفٍ وَأَجْزَاءٍ مِنْ كَلَمَاتٍ تَبَيَّنُ هَذِهِ الْوَقْفَ، وَتَمْيِيزُ بَيْنَ أَنْوَاعِهَا، وَمِنْهَا

فِي شِرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ - رَقْمُ الْحِدَيثِ 1438 -، وَقَدْ أَجْمَلَ السِّيَوَطِيُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي شِرْحِهِ، إِذَا يَقُولُ : (قَالَ الْفُرْطُبِيُّ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْأَكْرَرَ عَلَيْهِ جَمْعُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ وَيَعْصِيَنَّهُ مَرَأَوْا بُوْ دَاؤْدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ مَحْبُطٌ فِي حُطْبَتِهِ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقْدَ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيَنَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ أَيْضًا قُولَهُ تَعَالَى " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ " فَجَمَعَ بَيْنَ ضَمَيرِ اسْمِ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَلَهُذِهِ الْمُعَارِضَةِ صَرَفَ بَعْضُ الْفَرَّاءِ هَذَا الدَّمَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَطِيبَ وَقَفَ عَلَى وَمَنْ يَعْصِرُهُمَا وَهَذَا التَّأْوِيلُ لِمُسَاعِدَةِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّ الرَّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ أَنَّهُ أَتَى بِالْمُلْطَبِينَ فِي مَسَاقٍ وَاحِدٍ وَإِنَّ أَخْرَى كَلَمَهُ إِنَّمَا هُوَ فَقْدَ غَوَى ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ مَرَدَ عَلَيْهِ وَعَلَمَةً صَوَابَ مَا أَخْلَى بِهِ فَقَالَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقْدَ غَوَى فَظَهَرَ أَنَّ دَمَهُ لَهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّمَيرِ وَحِيلَتِهِ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الشَّكَلُ وَيَتَحَصَّنُ عَنْهُ مِنْ أَوْجَهِ أَحَدَهَا أَنَّ الْمَتَلَقِمَ لَا يَنْخُلُ ثَحْتَ خَطَابِ نَفْسِهِ إِذَا وَجَهَ لِغَيْرِهِ فَقُولَهُ مَبْنِيَّ الْمُخْبَرِ لِغَيْرِ النَّبِيِّ مَلْفُظًا وَمَعْنَى وَتَأْلِيهَا أَنَّ إِنْكَارَهُ مَعْلَمَةً عَلَى ذَلِكَ الْحَطِيبِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَانَ هُنَّا كَمَنْ يَبْوَهُمُ الْشَّوْبِيَّةُ مِنْ جَمِيعِهِمَا فِي الضَّمَيرِ الْوَاحِدِ فَمُنْعَى ذَلِكَ مِنْ أَجْلِهِ وَحِيلَتِهِ عَدْمُ ذَلِكَ جَازَ الْإِلْطَاقِ وَتَلَاهَا أَنَّ ذَلِكَ الْجَمْعُ شَرِيفٌ وَلَلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُسْرِفَ مِنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ وَيُمْنَعُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْغَيْرِ كَمَا أَقْسَمَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمُخْلُوقَاتِ وَمَعْنَى مِنَ الْقَسْمِ بِهَا فَقَالَ I : " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ "، وَلَذِكَ أَنَّ لَنَّبِيِّهِ مَفْعُولٌ فِي إِطْلَاقِ مِثْلِ ذَلِكَ وَمَعْنَى مِنْهُ الْغَيْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ وَرَأَبَعُهَا أَنَّ الْعَلَمَ بِخَيْرِ الْمَنْعِ أَوْلَى لِأَوْجَهِهِ لَأَنَّهُ تَقْيِيدٌ قَاعِدَةٌ وَالْخَبَرُ الْآخِرُ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ كَمَا قَرَرَهَا وَلَأَنَّهُ هَذَا الْخَبَرُ نَاقِلُ وَالْآخِرُ مُنْقَلٌ عَلَى الْأَصْلِ فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى وَلَأَنَّهُ قَوْلٌ وَلَأَنَّهُ فَقْلٌ فَكَانَ أَوْلَى . وَقَالَ الْلَّوْوَيْيُّ قَالَ الْقَاضِي عَيَّاضٌ وَجَمَاعَةُ مِنَ الْعَلَمَاءِ إِنَّمَا أَكْرَرَ عَلَيْهِ لِتَشْرِيكِهِ فِي الضَّمَيرِ الْمُفَتَّضِيِّ لِلشَّوْبِيَّةِ وَأَمْرِهِ بِالْعَطْفِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى بِتَعْقِيمِ اسْمِهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ مَفْعُولٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَخَرِ لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ مَا شَاءَ فَلَانَ وَلَكِنْ لِيَقُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ مَا شَاءَ فَلَانَ وَالصَّوَابُ أَنَّ سَبَبَ النَّهْيِ أَنَّ الْحَطِيبَ شَأْلَهَا الْبَسْطُ وَالْبَيَاضُ وَاجْتِنَابُ الْإِشَارَاتِ وَالرِّمَوزُ فَلَهُذَا تَبَتَّ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مَكَانٌ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعْدَادَهَا ثَلَاثَةٌ لِتَقْهِيمِهِ وَأَمَّا قُولُ الْأَوَّلِينَ فَيُضَعِّفُ بِأَسْتِيَاءِ مِنْهَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا الضَّمَيرِ قَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِنْ كَلَمَ رَسُولِ اللَّهِ مَكَهُولٌ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَمَّا سَوَاهُمَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَادِيثِ وَإِنَّمَا تَنَّى الضَّمَيرُ هَذَا لِأَنَّهُ لَنْ يُسِّرِّ خُطْبَةَ وَأَعْطَ وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيمٌ حُكْمٌ فَكُلَّ مَا فَلَ لِفَظُهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حُفْظِهِ بِخَلْفِ خُطْبَةِ الْوَعظِ فَإِنَّهُ لَنِسَ الْمُرَادِ حُفْظُهَا إِنَّمَا يُرَادُ الْإِعْتَاظُ بِهَا وَمَمَّا يُوَدِّدُ هَذَا مَاتَبَتَّ فِي سُنْنَ أَبِي دَاؤْدَ بِإِسْتَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ عَلَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَحْبُطٌ الْحَاجَةُ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَسْتَعِينُهُ إِلَى أَنَّ قُلْ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقْدَ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيَنَّهُ فَإِلَيْهِ نَفْسُهُ . وَقَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ مِنْ حَصَائِصِهِ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ فِي الضَّمَيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى غَيْرِهِ قُلْ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ غَيْرِهِ ذُونَهُ لَأَنَّ غَيْرَهُ إِذَا جَمَعَ أَوْهُمْ إِطْلَاقَهُ الشَّوْبِيَّةَ بِخَلْفِهِ هُوَ قَلْ مَنْ يُنْصِبُهُ لِيَنْتَرَقَ إِلَيْهِ إِيَّاهُمْ ذَلِكَ . يَنْظَرُ: مَوْقِعُ الْمُوسَوْعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الشَّامِلَةِ عَلَى الشَّبَكَةِ الْعَنكُوبِيَّةِ (كَتَبَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ) .

(1) ينظر : المكتفي ص 104.

(2) البيان والتبيين: 1/253 ، ينظر : القطع والانتفاف ص 20 ، وفيه : (ويرى عن أبي بكر الصديق آنَه سئلَ أَعْرَابِيًّا عَنْ نَاقَتِهِ ، أَبِيَّعُهَا؟ فَأَجَابَ الْأَعْرَابِيَّ قَلْلًا : لَا عَافَكَ اللَّهُ . فَعَضَبَ أَبُو بَكَرَ ، وَقَالَ لَهُ : لَا تَقْلِ هَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ : لَا ، وَعَافَكَ اللَّهُ) .

(3) البلاغة : فنونها وفنانها ص 392.

(4) ينظر : المكتفي، مقدمة المحقق ص 5.

ما يضعه الناس في كتاباتهم مستعينين بها للوصول إلى أغراضهم ، وقد أصلح على تسميتها (العلامات الإملائية، أو علامات الترقيم الدوليّة) وأفردوا لها رموزاً معينة توافقوا على دلالاتها، ومواضع استخدامها . وهي علامات دولية شاعت في اللغات الحية الآن، وتعود هذه العلامات في نشأتها إلى بدايات القرن العشرين، وقد اختلفَ فيما بينها إلى العربية .⁽¹⁾

وبين هذين النوعين صلات، وشائج لا تخفي، سنبيّنها في ثنايا هذا البحث إن شاء الله .

هذا وإن من علامات الوقف في القرآن الكريم علامة تختلف عن آخرتها، رمز لها العلماء بنقاط مثلاً هكذا ()، في حين أنهم رمزوا للعلامات الأخرى بأحرف، أو بأجزاء من كلمات كما سنوضح ذلك، وجعلوا هذه العلامة متكررة في الموضع التي عرّفواها وأشاروا إلى سمة تميزها عن آخرتها من حيث الدلالة والمعنى، وفقاً لضوابط القراءة التي يقرأ بها القارئ؛ فاسترعي ذلك انتباها، فعقدت العزم على دراستها دراسة: مَوْضُوعِيَّة (علمية)، وَدَلَالِيَّة (مَعْنَوِيَّة)⁽²⁾، وذلك بتتبع مواضعها في القرآن الكريم، وفق روایة حفص عن عاصم؛ كونها الروایة المشهورة المقرؤء بها الآن، وكذلك كانت قبل قرون مضت بحسب ما ذكر علماء القراءات⁽³⁾. ثمَّ لما امتدَّ حكم الدولة العثمانية إلى البلاد العربية، ومناطق أخرى من العالم الإسلامي، قامت باعتمادها في قراءة وتعليم القرآن الكريم؛ فمنذ ذلك الحين انتشرت هذه الروایة في عموم العالم الإسلامي، وأصبحت الروایة السائدة والذائعة، ولهذا الأمر أسبابه . قد يمًا وحديًّا - التي ذكرها علماء القراءات في مظانه من كتب القراءات، وعلوم القرآن؛ مما يعني عن إعادتها هنا، هذا فضلاً على طباعة المصحف بها أيضًا عندما اكتشفت الطباعة الحجرية في أول أمر المطبع . وهاهي تزداد انتشارًا في زماننا هذا بسبب كثرة المصاحف المطبوعة بها في جلّ البلاد الإسلامية، ولاسيًّما بعد إنشاء مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، وتشغيله في السادس من شهر صفر عام: 1405هـ، الموافق 30 أكتوبر: 1984م، فكانت أكثر طباعته، ونشره، وتوزيعه للمصحف بروایة حفص عن عاصم، هذا فضلاً على انتشار التسجيلات الصوتية المسجلة بها، وبئها عبر وسائل الإِعلام المسموعة منها ، والمرئية، وساعد على ذلك أيضًا إقبال الناس على تعلم القرآن، وحفظه كأنشطة شخصية، أو من خلال المسابقات التي تقييمها الدول و المؤسسات المعنية بتعليم القرآن، وحفظه في عموم الدول الإِسلامية، هذا فضلاً على افتتاح كليات، وأقسام للفآن الكريم في الجامعات؛ مما كان له أثر واضح في إقبال الطلاب على تلقى القراءات السبع، أو العشر، وتعلم أصولها وفريشها، وأول ما يكون الأمر في ذلك بالوقوف على روایة حفص عن عاصم .

أما القراءات والروایات الأخرى فلا يقرأ بها اليوم إلا في أماكن معينة، متلماً هي الحال وروایة قالون عن نافع، التي يقرأ بها المسلمون في ليبيا، وأجزاء من تونس، والجزائر، ورواية ورش عن نافع في مناطق غرب مصر، وما يجاورها من ليبيا، والمناطق الأخرى من تونس، والجزائر، والمغرب، وموريطانيا، وتشاد، ونيجيريا، وأغلب البلاد الإفريقية، وفي شمال وغرب السودان، ورواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء في السودان، والصومال، وحضرموت في اليمن .

هذا وقد جاءت مادةُ البحث موزعةً بعد هذه المقدمة على النحو الآتي:

• المبحث الأول: الوقف: تعريفه وأسباب نشأته، وآراء العلماء في علاماته، ومصطلحاته.

(1) للمزيد في معرفة نشأتها وعلاماتها، ينظر : الترقيم وعلاماته في اللغة العربية ، و فن الترقيم في العربية ، أصوله وعلاماته والفوائد التي ختم بها المحقق محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي ، تحقيقه كتاب التصريف الملوكي لابن جني ص 79 ، وما بعد ، وهي ملخصة من كتاب توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري .

(2) ثمة دراسة بعنوان (تعلق الوقف في القرآن الكريم : دراسة نحوية) للدكتور محمد بن سعد النشواني ، وقد نشرت في العدد الثالث والعشرين من مجلة الأحمدية ، التي تصدر في دبي ، وبالإطلاع عليها يتبيّن لنا البون الشاسع بين المنهج الذي سلكته ، وبين المنهج الذي كان عليه هذا البحث ، ولاسيما في الفصلين (الأول ، والثاني) .

(3) ينظر: التبصرة ، ص 219، يقول مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) : (قراءة عاصم مختارة عند من رأيت من الشيوخ ، مقدمة على غيرها ؛ لفصاحتها ، و لصحة سندها ، و ثقة ناقلها) .

- **المبحث الثاني : تَعَانِقُ الْوَقْفِ:** تعريفه، وعلامته، ونشأة مصطلحه، واختلاف العلماء في تسميته، والالتزام به، وعد مواضعه.
- **المبحث الثالث - دراسة مواضع تَعَانِقُ الْوَقْفِ:** إعراباً، ودلالة.
- **الخاتمة.**
- **ثُبْتُ المَصَادِرُ، وَالْمَرَاجِعُ.**
- **خلاصة البحث باللغة الإنكليزية.**

عسانا في ذلك أن نكون قد أسدينا خدمة لكتاب ربنا ﷺ وأنرنا السبيل للباحثين والقراء؛ ليقفوا على أهمية علم الوقف والابتداء . سواءً في القرآن ، أو في العربية، ولاسيما ونحن في زمن مال فيه الناس للأشكال المكتوبة من التعبير في مرافق الحياة جميعها، على اختلاف أنواع هذه الأشكال الكتابية ورقية كانت، أو حاسوبية.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

د. محمد عادل شوك

كلية التربية

للبنات - الأقسام الأدبية - أبيها

• **المبحث الأول - الوقف: تعريفه، وأسباب نشأته، وآراء العلماء في علاماته، و مصطلحاته.**

فصلت كتب الوقف والابتداء، وكذا التجويد القول في كثير مما يقال في (الوقف والابتداء) ، وهي بذلك قد كفتنا مؤونة الخوض فيما أصبح من ذلك معروفا لدى القراء، وطلاب العلم؛ إلا أنها مع ذلك تركت للباحثين مجالا للنقاش في عدد من المسائل المتعلقة بهذا العلم.

أ- تعريفه:

: " هو قطع الصوت على اللحظة القرآنية زماناً يتتنفس فيه عادة، مع قصد الرجوع إلى القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه - إن صلح الابتداء به - ، أو بالحرف الموقوف عليه، أو بما قبله مما يصلح

الابتداء به، ولا بد في الوقف من التنفس معه، ويكون الوقف في رؤوس الآي، وفي أوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسمًا". (1)

وهنالك ألفاظ أخرى مرادفة لهذا الم صطلح عند علماء الوقف والابتداء هي (القطع، و السكت)، ويشيرون بها إلى المعنى نفسه، ومنهم من يرى أن ثمة فرقاً بينها، ولا سيما عند المتأخرین.

فللقطع عندهم: هو قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة . كالذى يقطع على حزبٍ، أو ورد، أو عشر، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذنُ بانقضاء القراءة ، والانتقال منها إلى حالة أخرى . وهو الوقف الذي يُستعاد بعده القراءة المستأنفة بعده، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع يوقف عليها. (2)

و السكت: هو قطع الصوت زماناً هو دون زمن الوقف - عادة - من غير تنفس.

هذا عند المتأخرین بحسب ما ذكر ابن الجزري، أما عند كثير من المتقدمين الذين سبقوه فإنَّ هذه الألفاظ الثلاثة يراد بها معنى واحد، وهو عين المقصود بالوقف، وإذا ما أرادوا أن يصرفوها إلى غير الوقف، فيدوها بما يدل على المعنى الجديد الذي يقصدونها . (3)

ومثلما هي الحال مع هذه المصطلحات التي تكون عند الانتهاء من القراءة، كذلك هي مع المصطلحات التي تدل على العودة إلى القراءة والمتابعة، فقد وضعوا لذلك مصطلحات أخرى، فقالوا: (الابتداء، والاستئناف، والانتهاء)، من غير أن يفصلوا القول فيها، أو يشيروا إلى أوجه الخلاف فيما بينها. (4)

وأرى أن ثمة فرقاً بينها؛ فالابتداء يكون للشرع في القراءة أول ما يكون الأمر، أما المصطلحان الآخران فيدلان على متابعة القارئ قراءته، والعودة مرة ثانية، بعد أن يكون قد وقف، أو سكت، أو قطع؛ فيقالُ له: إستأنفْ قراءتك، وهكذا.

ب - أسباب نشأتِه:

جاء في السنن الكبرى للبيهقي روایة عن عبد الله بن عمر ٢٤٠، قال: (لقد عشنا بُرْهَةً من دهرنا وأحدنا يُوتَى الإيمانَ قبل القرآن ، وتنزلَ السورةُ على محمدٍ ، فتعلَّمَ حلالَها وحرامَه ، وأمرَها وزاجرَها ، وما ينبغي أن يقفَ عنده منها كما تعلَّمُونَ أنتُم اليوم القرآنَ ، ثمَّ لَدَنْ رأيتُ اليوم رجالاً يُوتَى أحدُهم القرآنَ قبلَ الإيمانِ فيقرأُ ما بين فتحته إلى خاتمتِه ما يدرِي ما آمرَهُ ولا زاجرَهُ ، ولا ما ينبغي أن يقفَ عنده منه؛ فَيَقُولُونَ نَوْيُ الدَّقَّلِ) .(5)

وعن علي بن أبي طالب ـ لما سئل عن قوله تعالى: چ ڏڻ ٿ ڙ چ [المزمول: ٤]؟ قال:)

التربتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقف). (6)

بابُ الوقف بابُ عظيم القدر جليل الخطأ لأنَّه لا يتَّنَى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استبطاط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفوائل .(7)

إنَّ هذه النقول، وغيرها لتوجُّب على أهل العلم والدرأة أن يتعلَّموا الوقف والابتداء، مثل ما فعل الصحابة ١٦ من قبل؛ ولذلك اشترط كثير من أئمَّةِ الخلف على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بعد معرفة

(1) أحكام قراءة القرآن الكريم ص 251 ، وينظر النشر : 1 / 240 ، ولطائف الإشارات : 1 / 248 ، والإتقان : 1 / 88 .

(2) النشر : 1 / 239 ، وينظر : أحكام قراءة القرآن الكريم ص 263 .

(3) ينظر : النشر : 1 / 240 ، ولطائف الإشارات : 1 / 248/1 ، ومقدمة في الوقف والابتداء ص 167 ، أحكام قراءة القرآن الكريم ص 261 .

(4) ينظر كتاباً من كتب هذا العلم هما: القطع والانتهاء للنحاس ، والمكتفي في الوقف والابتداء للداني.

(5) السنن الكبرى : 3 / 120 ، رقم الحديث (5073) ، وينظر: النشر : 1 / 225 ، وفيه: (وَإِنْ أَحَدَنَا لَيُؤْتِي ... وَمَا يُنْبَغِي أَنْ يَوْفَقَ ..) . وَالْفَقْلُ : (بفتح الدال المهملة بعدها قاف مفتوحة) : هو رديء التمر، وبابسه، وما ليس له اسم خاص ؛ فتراه لينيسه ورداءته لا يجتمع ، ويكون منثوراً . ينظر: لسان العرب : 4 / 112 (مادة دقل) .

(6) ينظر: النشر : 1 / 225 ، والإتقان : 1 / 230 ، ولطائف الإشارات : 1 / 249 .

(7) ينظر: الإتقان: 1 / 230 .

الوقف والابتداء، ورأوا أنه إذا كان مكرورة في كلام المخلوقين لا يُراعى هذا الأمر، الذي يؤدي إلى وضوح العبارة، وإيصال المعنى المقصود إلى المتلقي؛ فإن ذلك في كلام الله ﷺ أشد كراهة واستبعاداً، وتجنبه أولى وأحق.(1)

وبهذا فإنه إذا كان فهم النص القرآني، وحفظه، وصيانته من اللحن والخطأ، باعثاً أساسياً لوضع علم النحو عند العرب والمسلمين (2)؛ فإنه "من تمام معرفة فهم النص معرفة مواطن الوقف والابتداء في القرآن الكريم؛ لأن مواطن الوقف تغير معنى النص ومفهومه، وبهذا تكون علاقة الوقف والابتداء بالنحو جَدًّا وثيقَةً".(3)

ولذلك ذهب عدد من العلماء والباحثين إلى أن ثمة فرقاً بين علم الوقف والابتداء، وعلم القراءات؛ لما عليه واقع الحال في كلٍّ من هذين العلمين من التوصيف العلمي الدقيق.

فعلم القراءات له أركان ثلاثة اشترطها العلماء لصحة وقبول القراءة، وليس للقارئ عذر في التخلِّي عن إحداها، وهي:

1 - صِحَّة سُنْدَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

2 - موافقتُهَا رَسْمَ أَحَدِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَلَوْ تَقْدِيرًا .

3 - موافقتُهَا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَوْ بِوَجْهِهِ .

وبذلك يكون علم القراءات علمًا نقلياً، ليس للقارئ فيه اجتهاد أو إبداع رأي، وعليه أن يقرئ بحسب ما تلقى عن شيوخه بسند متصل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أما علم الوقف والابتداء فأمره مختلف تماماً، فهو علم خاضع لفهم العلماء، واجتهادهم، ومصطلحاته تابعة للمعاني، والأذهان متفاوتة في فهمها، والاجتهادات متباعدة في إدراكها، فهاهم المؤلفون فيه لم يتلقوا على أنواعها، ومواضعه. ناهيك عن أن عالمَ الْفَضْلَةِ وَعِلْمَهُ، هو أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، يرى أن رموزه و مصطلحاته بدعة " فقد ذهب إلى أن تقدير الموقف عليه في القرآن بالتأم ، والكافِي ، والحسَن ، والقبيح ، وتسميتِه بذلك بدعة ، ومسميَّه و معتمد الوقف على نحوه مبتدع ، قال: لأنَّ القرآن معجز ، وهو كله كالقطعة الواحدة ، وبعضه قرآن معجز تامٌ حَسَنٌ ، كما أنَّ كله تامٌ حَسَنٌ ".(4)

وكذلك رأى الشيخ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله - رئيس لجنة تصحيف المصاصف بمصر؛ قد اتفق هو، أعضاء اللجنة المذكورة على اختصار اصطلاحات الوقف، فحذفوا (صلى)، و(قلى)، واكتفوا عوضاً عنهما برمز الوقف الجائز (ج).

فلما سُئلَ رَحْمَةُ اللَّهِ كَيْفَ يَمْكُنُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَقْفِ التَّامِ وَالْكَافِيِّ، أَوْ بَيْنَ مَا كَانَ وَصَلَهُ أَوَّلِيَّ - وَهُوَ الْحَسَنُ وَالْكَافِيُّ -، وَبَيْنَ مَا كَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ أَوَّلِيَّ - وَهُوَ التَّامُ -؟ أَجَابَ: إِنَّ هَذِهِ الْوَقْفَ أَمْرُورَ خَاصَّةٍ لِلْاجْتِهَادِ، لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَىِّ. وَالْأَذْهَانُ تَنْقَوْلُتُ فِي فَهْمِهَا، وَالْاجْتِهَادُاتُ تَخْتَلُّ فِي إِدْرَاكِهَا؛ لِذَلِكَ أَنَّا نَثَبُتُ فِي الْمَصَحَّفِ رَمُوزًا مَرْدُهَا لِلْاجْتِهَادِ .(5)

وإلى هذا ذهبت أيضاً كلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، في المصحف التي كانت تعتمد نشره، ونشرت منه نماذج في (مجلة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة)، في العدد الأول، في العام: 1402 / 1403 هـ؛ إذ حرست اللجنة على تجريد المصحف قدر الإمكان من غير القرآن، إلا ما اقتضت الحاجة إليه، كالضبط والشكل، ورموز الفوائل، وترقيم الآيات

(1) ينظر : نهاية القول المفيد ص 195 .

(2) ينظر : الفهرست للنديم ص 60 . شاع خطأ بين الناس نسبة هذا الكتاب لابن النديم ، في حين أنه للنديم نفسه بحسب ما أشار إليه محققه رضا تجدد ، ودروس في كتب النحو ص 9 .

(3) المكتفي - مقدمة المحقق ص 11 .

(4) لطائف الإشارات : 250 ، وينظر : مقدمة في الوقف والابتداء ص 173 . هذا وقد رد القسطلاني هذا الرأي وفندَه ، وقد سعى جهدي للوقوف على هذا الرأي لأبي يوسف في كتب الفقه الحنفي مستعيناً بالمكتبات الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية ، ولم أوفق .

(5) الشيخ عبد الفتاح القاضي وأثره في الدراسات القرآنية ص 305 .

وأسماء السور ، فكان مما حذفته رموز الوقف على الرغم من دراية اللجنة أنها تعين القاريء على التدبر ، وعلى معرفة مواضع الوقف، إلا أنها غير متافق عليها. كذا تقول اللجنة؛ لذلك تختلف فيها المصاحف الآن اختلافاً كبيراً. فضلاً على أن علماء الوقف أنفسهم اختلفوا في هذه الرموز؛ نظراً لاختلافهم في هذه الأقسام، من حيث الدلالة، والمواضع.

وتذكر اللجنة أمراً ثانياً دعاهم إلى تجريد المصحف من هذه الرموز ، هو أنها محل اجتهاد، وتابعة لفهمها واضعها للمعاني. والأفهام تتفاوت، وقد يكون للأية أكثر من وجه في المعاني، فترجح وجه على آخر أمر لا يسند إلى دليل في كثير من الأحيان؛ لذلك ترى اللجنة أنه لا داعي لأن تثبت بين دفتري المصحف هذه الرموز الاجتهادية المحتملة للخطأ والصواب، التي تكون محل منازعة واختلاف. وفضلاً على هذين السببين تذكر اللجنة مسogaً آخرًا لعملها هذا، هو أن تجريد المصحف من هذه الرموز يعيد القاريء إلى السنة الصحيحة لتألق القرآن، وهو المشافهة، فيدفعه ذلك إلى تدبر المعاني من غير الاتكال على تلك الرموز.⁽¹⁾

وبهذا يتبيّن أن علم الوقف والإبداء أقرب إلى علم النحو، منه إلى علم القراءات، وأن علاقته به أوثق، وأمتن؛ لذلك لا غرابة أن نرى معظم النحويين المتقدمين قد صنفووا فيه كتاباً ورسائل⁽²⁾، ناهيك عن استعمالهم مصطلحاته في مسائلهم النحوية.⁽³⁾

ومن مظاهر اعتماد علم الوقف والإبداء على قواعد النحو وأحكامه، ما قرره العلماء من ضوابط ينبغي مراعاتها عند الوقف . فكل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاف من دون المضاف إليه، والمنعوت من دون نعته - ما لم يكن رأس آية -، والشرط من دون جوابه، والرفع من دون مرفوعه، والناسب من دون منصوبه، والمؤكد من دون توكيده، والمعطوف عليه من دون المعطوف، والبدل من دون المبدل منه، ولا يوقف على إن ، أو كان، أو ظن ، وأخواتهن من دون اسمهن، ولا على اسمهن من دون خبرهن، ولا على المستثنى منه من دون المستثنى⁽⁴⁾، ولا يوقف في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسمًا، مثل: لكيلا، وبئسما.⁽⁵⁾ وبذلك فإن علم الوقف والإبداء - وفقاً لهذا الاتكاء على قواعد النحو في فهم النص لتحديد نوع الوقف في كتاب الله - تكون أسباب نشأته قد اتضحت بما لا يدع مجالاً للشك أنها لفهم القرآن على الوجه الأمثل.

ج - آراء العلماء في علاماته، و مُصطلحاته - قديماً، وحديثاً :-

إدراكاً من العلماء أن علامات الوقف الموجدة في المصاحف علامات اصطلاحية اجتهد في وضعها السلف تسهيلاً على قارئ القرآن كي ينتبه إلى أماكن الوقف (الجازة، أو الممنوعة)؛ سوّغوا لأنفسهم الاختلاف في هذه العلامات في المصاحف المطبوعة، مثلما كانت عليه الحال من قبل . حاشا نسخ المصحف الإمام الذي خلا من هذه الأمور، وغيرها؛ وعليه فقد اختار طابعو المصاحف علامات الوقف اتفقاً عليها، وألحقوها في نهاياتها، وبازائتها تعريف لكل منها . وفي المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع المدني المسمى (المصحف المرشد)، المطبوع بإشراف مشيخة الجامع الأعظم

(1) ينظر : المصحف الكوفي ص 327 .

(2) من هؤلاء: أبو جعفر الرؤاسي (ت، قبل القرن الثالث الهجري، حسبما أرى)، والفراء (ت 207 هـ)، والأخفش الأوسط (ت 215 هـ)، ومحمد بن سعدان (ت 231 هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت 255 هـ)، وشعيب (ت 291 هـ)، وأبن كيسان (ت 320 هـ)، والزجاج (ت 311 هـ)، وأبوبكر بن الأنباري (ت 328 هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت 338 هـ)، ينظر: المكتفي، مقدمة المحقق ص 15 .

(3) ينظر : الكتاب / 24 ، 30 ، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 193 ، والكامل: 1/ 327 ، ودلائل الإعجاز ص 97 .

(4) ينظر : التشر / 231 ، ومنار الهدى ص 17/ 18 .

(5) ينظر : أحكام قراءة القرآن الكريم ص 251 ، 261 ، 281 .

بتونس(1)؛ إذ اكتفى القائمون على أمر مراجعته وطباعته بثلاث علامات فقط هي : (م) للوقف التام، و(ك) للوقف الكافي، و(ح) للوقف الحسن.

في حين أنه في مصحف آخر، بخط رضوان المخلاتي، طبع في عام 1308هـ، نجد علامات أخرى هي: (ح) للوقف الحسن، و(ج) للوقف الجائز، و(ص) للوقف الصالح، و(م) للوقف المفهوم، و(ت) للوقف التام.

وفي مصحف المدينة النبوية المطبوع في مجمع الملك فهد لطبيعة المصحف الشريف، في المدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، وبغض النظر عن تعدد طبعاته، وبخط الخطاط عثمان طه، برواية حفص عن عاصم، وضعت هذه العلامات: (م) للوقف اللازم، و(لا) للممنوع، و(ج) للجائز جوازًا مستوي الطرفين، و(صل) للجائز مع كون الوصل أولى، و(قل) للجائز مع كون الوقف أولى، وهذه النقاط المثلثة (ع) علامة لتعانق الوقف، وتوضع في موضعين؛ بحيث إذا وقف القارئ على أحدهما، لا يقف على الموضع الآخر.

وهناك مصاحف أخرى أيضاً أصطلاح فيها على علامات أخرى ذات معانٍ مناسبة لما رأه القائمون على أمر طباعتها؛ استناداً لآراء علماء التفسير والإعراب، منها: (ط) علامة الوقف الطيب، و(قف) المستحب، و(صل) للجائز مع كون الوصل أولى، و(ص) للمرخص به عند الضرورة، و(سم) للوقف السماعي، وهذا النوع إذا وقف القارئ عليه لاشيء عليه، وقد ألفت فيه رسائل تحت عنوان (**الوُقُوفات النبوية**)، وقام الشيخ إِمْحَمَّد بن حسن فرج (2) بجمعها في منظومة أحسى فيها مواضعه بأحد عشر موضعًا. و(س) للوقف الذي يسكت فيه القارئ سكتة يسيرة مـ نـ غير تنفس ثم يستأنف قراءته، و(ك) للوقف الذي يجري عليه حكم الرمز السابق له في الآيات، فإذا وجدت علامة (ط) مثلاً على آخر وقف سبقه؛ فإن الوقف عند علامة (ك) وقف طيب، أما إذا وجدت علامة (صل)؛ فإن الوصل أولى، وهكذا الحال مع العلامات الأخرى، و(ح) للوقف الحسن، و(ز) علامة على أن الوقف، والوصل جائزان.(3) وهذه العلامات تكاد تشمل المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، بحسب ما رأيتُ وتبعـتُ، سواء منها ما طبع في مصر، أو لبنان، أو دمشق، أو الأردن، أو السعودية.

أما في المصحف المطبوع - أيضًا - في مجمع الملك فهد لطبع المصحف الشريف في المدينة المنورة، في عام 1411هـ، كتابة الخطاط عثمان طه برواية ورش عن نافع المدني، فقد رأت اللجنة المشرفة على مراجعته، أن تكون (ص) علامة للوقف في المصحف كلـه، بغض النظر عن أنواع الوقف، وتلك علامة معتمدة بها عند أكثر المغاربة، ورأـت أيضـاً توـكـ وضع هذه العلامة على رؤوس الآي؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سـنـة بحسب ما اختار أكثر أهل الأداء؛ فقد ذكر ابن الجوزي أنـ هذا الوقف سـنـة عند بعض العلماء، وهو أمرـ رواهـ عددـ منـ أصحابـ السنـنـ (4)، وإلى ذلك ذهب فريق من العلماء فهم يـرـؤـنـ أنـ الأفضلـ الـوـقـفـ عـلـىـ رـؤـوسـ الآـيـ، وـإـنـ تـعـلـقـتـ بـمـاـ بـعـدـهـ؛ لأنـ اـتـبـاعـ هـدـيـ رسولـ اللهـ مـ، وـسـنـتـهـ أولـيـ (5). نـاهـيـكـ عـنـ آـنـ رـؤـوسـ الآـيـ تـشـكـلـ فـوـاـصـلـ فـيـ السـوـرـ، وـالـوـقـفـ عـلـىـهـاـ لـهـ مـذـاقـ خـاصـ يـضـفـيـ دـلـالـاتـ مـعـيـنـةـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ.

هذه هي الحال مع المصاحف التي رأى القائمون على أمر طباعتها أن تذكر فيها علامات الوقف - بغض النظر عن نوعها، وعدها، ومواضعها - في حين أنـنا رـأـيـناـ لـجـائـاـ أـخـرىـ تمـيلـ إـلـىـ تـجـريـدـ.

(1) طبع هذا المصحف في شهر رجب لسنة 1394هـ ، وبتصريح من إدارة البحث والثقافة بالأزهر ، برقم (201) ، في 13 / 5 / 1972م ، وبإذن تداول رقم (198) ، في 12 / 4 / 1974م ، نشر وتوزيع المكتبة العتيقة بتونس برقم (776) ، في : 5 / 24 / 1974م.

(2) هو إِمْحَمَّد بن حسن بن سعيد بن فرج بن حسن بن يوسف بن حسن ، مفتى الشافعية في بيت الفقيه بتهامة اليمن ، ولد في بيت الفقيه سنة (1240هـ) ، صنف كتبـاً أكثرـاـ فيـ شـرـحـ الفـقـهـ وـالـأـدـبـ ، تـوـفـيـ لـيـلـةـ الـجـمـعـةـ ، فـيـ الـخـامـسـ وـالـعـشـرـينـ مـنـ رـبـيعـ الـأـوـلـ سـنـةـ (1306هـ) . يـنـظـرـ : الأـعـلـامـ : 6 / 86 .

(3) يـنـظـرـ فيـ بـعـضـ مـنـ هـذـهـ عـلـامـاتـ ، وـوـجـودـهـاـ فـيـ عـدـدـ مـنـ الـمـصـاحـفـ: كـتـابـ حـقـ التـلـاوـةـ صـ 77 .

(4) يـنـظـرـ : السـنـنـ الـكـبـرىـ: 2/444 وـ53 ، وـشـعـبـ الإـيمـانـ: 391/2 ، رقمـ الـحـدـيـثـ (2156) ، يـنـظـرـ ذـلـكـ فـيـ مـوـقـعـ الـمـوـسـوـعـةـ الشـامـلـةـ عـلـىـ الشـبـكـةـ العـنـكـوبـيـةـ (كـتـبـ الـحـدـيـثـ الشـرـيفـ) .

(5) يـنـظـرـ : النـشـرـ : 226/1

المصحف من أية علامة من علامات الوقف هذه، وترك معرفة مواضعها، وأنواعها للمشاهدة عن الشيوخ المقربين الذين يتلقون هذا الأمر عن شيوخهم، فكل شيخ يقرئ بحسب ما تلقى عن مشايخه ومقرئيه.⁽¹⁾

إننا ونحن بصدق إبراد هذه التقول، والآراء حول علامات الوقف، لمدعوون إلى إبداء الرأي حول الأسباب الداعية إلى هذا التباين في علامات الوقف : موضعًا، ونوعًا، وعددًا، وحول ما يمكن أن يكون بديلاً عنها.

هذا وإن الوقف بشكل عام ينقسم على أربعة أقسام، هي:

* القسم الأول:

الوقف الإضطراري : هو الذي يعرض للقارئ في أثناء قراءته، ويُضطر إليه اضطراراً؛ لانقطاع النفس، أو بسبب عارض آخر . فحينئذ يجوز للقارئ الوقف على أية كلمة، وإن لم يتم المعنى، ثم يجب عليه بعد زوال العارض أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها، فيبتدئ بها. إن صلح الابتداء بها - وإن ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها.

* القسم الثاني:

الوقف الاختباري : هو الوقف الذي يأمر به الشيخ تلاميذه ليختبرهم في حكم الوقف على الكلمة المذكورة، وبيان ما فيها من قطع، أو وصل، أو إثبات، أو حذف، أو وقف عليها بالباء أو الهاء . وحكم هذا الوقف الذي نرى أن يسمى (الوقف التعليمي) الجواز؛ على أن يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها، ويفعل كما يفعل في القسم الأول.

* القسم الثالث:

الوقف الانتظاري : هو الوقف على الكلمة القرآنية ذات الخلاف؛ ليستوعب الطالب ما فيها من القراءات، والروايات، والطرق، والأوجه .
وأرى أن يضم هذا النوع إلى النوع الثاني؛ فيعطى لهما اسم واحد هو (الوقف التعليمي)؛ ولاسيما أن الأمر فيما يتعلق بالغرض التعليمي - سواء كان القارئ يقرأ على شيخ، أو يقرأ من تلقاه نفسه مستقidiًا من التقنيات الحديثة في تعلم القراءة، وأحكام التلاوة، وحكم الابتداء والاستئناف فيما هو نفسه.

* القسم الرابع:

الوقف الاختياري : هو الوقف الذي عليه مدار هذا البحث، وقد أفضنا في الحديث عنه من قبل، وهو الذي يختلف فيه العلماء من حيث مواضعه، وبيان أنواعه. فمنهم من قسمه على خمسة أنواع، ومنهم على ثلاثة، وهكذا الأمر بحسب ما رأينا من الرموز الدالة على أنواعه في المصاحف التي ذكرناها.⁽²⁾
ولذلك يمكن القول: إن أقسام الوقف عموماً يمكن أن تكون على هذا النحو:

1 - الوقف الإضطراري.

2 - الوقف التعليمي.

3 - الوقف الاختياري.

ثم إن الوقف الاختياري الذي هو مدار بحثنا هذا يمكن أن ينقسم على ثلاثة أنواع تفي بالغرض المطلوب لبيان أنواع الكلام، من حيث وضوح المعنى، أو عدمه، وهي:
1- الوقف التام : وهو الذي لا تعلق له بما بعده، لفظاً، أو معنى، وأكثر ما يكون في أواخر السور، وأواخر الآي، وعند الانتهاء من القصص، وعند الانتقال من موضوع إلى آخر، وحكمه جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده.

(1) ينظر : المصحف الكوفي ص 327 ، 355 .

(2) ينظر للوقف على هذه الأنواع التشر: 1/ 325 ، وأحكام قراءة القرآن ص 251 ، والفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ص 162

2- الوقف الكافي: وهو الذي يتعلّق بما بعده معنٍ لا لفظاً، وأكثر ما يكون في أواخر الآيات، ويكثر في أثنائها. وقد سمى كافياً للإكفاء به، واستغناه عما بعده، لعدم تعلقه به من جهة اللفظ، وإن تعلق به من جهة المعنى. وهذا الوقف أكثر الوقف وروداً في القرآن الكريم، وحكمه جواز الوقف عليه، والإبتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل، كالوقف التام؛ إلا أن الوقف التام يكون أك ثر حسناً وملائمة الوقف منه.

3- الوقف الحسن: هو الوقف الذي يتعلّق بما بعده لفظاً، معنٍ . والمراد بالتعلق اللفظي : أن يكون بين الجزأين علاقة نحوية، أو إعرابية: صفة وموصوف، وعطفٌ معطوفٌ، أو حالٌ وصاحبٌ حال، أو مستثنى ومستثنى منه.

وقد سمي هذا الوقف حسناً؛ لإفادته فائدة يحسُّ السكوتُ عليها . وحكم هذه الألفاظ، وما شابهها، أنه يحسن الوقف عليها، ولكن لا يحسن الإبتداء بما بعدها؛ نظرًا للتعلق اللفظي الإعرابي . فإذا وقف القارئ على لفظ من هذه الألفاظ، أو ما يماثلها استحب له أن يصله بما بعده، وإلا كان ابتداؤه قبيحاً؛ لأن الابتداء بما يتعلّق بما قبله لفظاً قبيح، إلا إذا كان اللفظ الموقّف عليه رأس آية، فإنه يحسن الوقف عليه، والإبتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلق لفظي، أو معنويًّا؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سُنة كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

في حين أن المراد بالتعلق المعنوي : أن يكون ما بعده خبراً عن أحوال المؤمنين، أو الكافرين، أو إنتمام القصة، بعد أن يكون قد سبق ما يستدعي أن يكون المرء من المؤمنين، أو الكافرين؛ فيكون من تمام الخبر أن تذكر أحوال هؤلاء، في الدنيا، أو في الآخرة، أو أن تذكر قصة فيتشوق المرء لمعرفة خاتمها.

والحاصل أنه ينبع للقارئ الوقف عليه، فإن لم يمكنه ذلك، أو يمكنه مع شيء من المشقة وقفَ على الكافي، فإن لم يمكنه، فعلى الجائز، ويعيد ما وقفَ عليه، إلا أن يكون رأس آية، ولا يعدلُ عن هذه الوقف إلى الموضع التي يُقْبِحُ الوقفُ عليها، إلا لضرورة، كما في الوقف الاضطراري، أو لغرض تعليمي.

والأمر كله متروك لعلماء النحو، والتفسير الذين يقدرون مواضع كل نوع من هذه الأنواع .⁽¹⁾ وإذا كان العلماء قد ذكروا أنواعاً أخرى تند رج تحت هذا القسم من أقسام الوقف، فإنها لا تعدو في مجملها أن تدور حول هذه الأنواع الثلاثة؛ لذلك نرى أن العلماء - قديماً وحديثاً - يميل أكثرهم إلى الاقتصار على هذه الأنواع الثلاثة، والالتزام بها في تحديد مواضع الوقف سواء في كتبهم، أو في المصاحف الشريفة.⁽²⁾

هذا فيما يتعلق بمواضع هذه العلامات، وأنواعها، وعدها. أما فيما يتعلق بما يمكن أن يكون بدلاً عنها، فإن الأمر يشذنا للحديث عن أمرٍ صنُو لهذه العلامات، وهو علامات الإملاء (الترقيم) المستخدمة في النَّيَّلَجُ الكتابي البشري عموماً، إلى حد يكاد يشمل اللغات الحية المدونة جميعها، لدرجة أصبحت معه علامات الإملاء (الترقيم) هذه علاماتٍ عالمية ودولية، لا تخص لغة بعينها.

لذلك - والأمر كما رأينا عند علماء الوقف والإبتداء من تباين واختلاف حول علامات الوقف - نرى لأنفسنا رخصة مدام الأمر برمته محض اجتهاد بشريٍّ ، كي نأخذ من العلامات الإملائية (الترقيم) ما يلائم ويناسب أنواع الوقف هذه؛ فنكون بذلك قد تخفينا من كثرة الرموز والمصطلحات التي تنقل كاهل النشاء المتعلّم، الذين يَتَوَوَّلُونَ بثقل الأمر ووطأته، وهم مشتتون بين واقع ترايّهم الديني وغير الديني، وبين مستجدات الحياة المعاصرة التي تطالعهم كل يوم بجديد؛ مما يُلْحُ عليهم - وبشدة - لمواكبة هذه المتغيرات.

(1) ينظر في هذه الأنواع : النشر : 227 ، وأحكام قراءة القرآن ص225 ، والفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزوية ص162.

(2) ينظر ذلك في : المكتفى ص 100 ، والنشر : 227 ، والشيخ عبد الفتاح القاضي وأثره في الدراسات القرآنية (الوقف على رأيه المؤيد ذلك) ص 305 ، وحق التلاوة ص 77 ، والمصحف المرشد برواية قالون عن نافع حيث تزرت اللجنة المشرفة على طباعته رموزاً تدل على هذه الأنواع الثلاثة حسراً ، واستغنت عما سواها.

وخيرٌ لنا أن ننظر بعين إلى الماضي، لنقتبس منه ما يفيضنا في حياتنا المعاصرة التي ننظر إليها بالعين الثانية، فما كان ملائماً من تراثنا تشبثنا به، و لزمه، وما كان نافعاً من المعاصرة ضمناه إلى مفردات حياتنا، ورحينا به.

وفي هذا مَندوحة لنا وعذر، فهاهم علماؤنا. رحمهم الله - ما ادخلوا جهداً لخدمة النص القرآني الشريف بدءاً من **القُطْ** - بنوعيه - والشكّل، وعلامات الأجزاء، والأحزاب وبيان نوع السورة - مكية أو مدنية، وذكر عدد آياتها، مرروراً بعلامات الوقف التي نحن بصدد البحث فيها.

علمًا أنهم قد انقسموا على فريقين بشأن إجازة بنقط المصحف الشريف ببنقط الحركات في بادئ الأمر، فقد وردت الكراهة بنقط المصاحف ببنقط الإعراب عن عبد الله بن عمر، وقال بذلك جماعة من التابعين، في حين رُويت الرخصة في ذلك من غير واحد منهم، فقد روى عبد الله بن وهب عن نافع بن أبي نعيم قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصحف، فقال: لا بأس به. وقال ابن وهب: حدثني الليثي، قال: لا أرى بأساً بنقط المصحف بالعربيّة. في حين ذهب آخرون مذهبًا وسطوا يرون فيه الرخصة للصغار، ويمنعون الأمر عن الكبار. على غرار ما ذهب إليه الإمام مالك، قال ابن وهب: "سمعت مالكا يقول: "أما هذه الصغار [أي: الأجزاء الصغيرة مثل جزء عم، وتبارك] التي يتعلّم فيها الصبيان فلا بأس بذلك فيها، وأماماً الأمّهات فلا أرى ذلك فيها".

قال أبو عمرو الداني: والناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخيص في ذلك في الأمهات، وغيرها، ولا يرون بأساساً برسم فواتح السور، وعدد آيتها، ورسم الخمس، والعشر في مواضعها. والخطأ مرتفع عن إجماعهم.⁽¹⁾ وقد كان نصر بن عاصم هو الذي حمى المصاحف، وعشّرها.⁽²⁾

وعلیه فلم لا يكون لنا شرف المشاركة في خدمة كتاب الله ؟ فنضم رأياً لنا إلى آرائهم تلك، ولاسيما أنَّ ما نزيده كي يكون بدليلاً عن علامات الوقف التي وضعوها في أيامهم، هو أمرٌ معمول به عندنا في لغتنا العربية التي هي لغة القرآن، وقواعدها قواعده، وبناء جملها لا يحيد عن بناء جمله، إلا من جهة الْوَهْيَةِ مُسْدِرَهِ، وَإِعْجَازَهِ، وَبَشَّرَيْتَهَا.

ومن ثمَّ يمكن أن نستفيد من معاني ودلالات علامات الترقيم كلها، أو عدد منها؛ للوقوف على مكونات الآيات، والسور الكريمة، فنفَّسُمُ أجزاء الجملة، ونميِّزُها عن بعضها، ونعيِّنُ مواضع الوقف، ونرشد القارئ إلى تغيير النبرات الصوتية عند القراءة بما يناسب المعنى، تماماً على الوجه الذي نعلمه أبناءنا الطلاب عندما نطلب منهم أن يثبتوا علامات الترقيم هذه في كتاباتهم، أيًّا كان نمطها، ولا سيما ذات الطابع الأدبي، مزءًّا لما فيها من افعالات النفس، وظاهر التأثر.

ومجراًًاً الواقع الذي عليه حال المصحف الشريف، من ميل أكثر اللجان المشرفة على طباعته لاقتصر على ثلاثة أنواع من الوقف لتكون رموزها في ثناياه؛ فإننا نقترح لها بدليلاً مناسباً من العلامات الإملائية (الترقيم) حينما نرسم آيات القرآن الكريم في غير المصحف الشريف، ولا سيما في القضايا التعليمية، على هذا النحو :

نوع الوقف	الوقف المستخدمة	الوقف المقترنة
الوقف التام	م	النقطة (.)
الوقف الكافي	ك	الفارزة المنقوطة (،)
الوقف الحسن	ح	الفارزة (،)

وَظَلَّنَا أَنَّ لِهَذَا الْمُقْتَرَحِ مِنَ الْوَجَاهَةِ مَا يَقْعُدُ، فَهُوَ يَحْلُّ رِمْزاً مُغَایِرًا لِلْحُرُوفِ الْأَبْجِيدِيَّةِ الَّتِي تُكْتَبُ بِهَا الْأَفْاظُ الْقَرآنِ مَكَانَ الْعَلَامَاتِ الْمُسْتَخَدَّمَةِ حَالِيًّا الَّتِي هِيَ مِنْ جَنْسِ هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ مَا يَجْعَلُهَا تَنْشَابِه

(١) ينظر: كتاب *ال نقط للداني*, ص 125 (منشور مع كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصايف أهل الأمصار للداني).

(2) ينظر : المصدر نفسه .

معه ف تكون مداعاة للخلط وعدم معرفة المراد من وضعها فوق الحرف، أو بجواره. هل هي جزء من حروف هذه الكلمة، أو من مقتضيات علم التجويد الذي يشير به علماء التجويد إلى الوجه الصحيح في تجويد القرآن من خلال وضع حروف بين الكلمات، كما هو الأمر مع إلقاء الذي يرمز له هؤلاء العلماء بالحرف (م)، وهي العلامة نفسها التي اقترحها القسطلاني - كما سترى - لوقف (الكامل)، ووضعتها اللجنة المشرفة على طباعة (المصحف المرشد)، المطبوع بإشراف مشيخة الجامع الأعظم بتونس، برواية قالون عن نافع المدني لوقف (التام)، في حين أنها وضعت في المصحف المطبوع بخط رضوان المخلاتي، في عام 1308 هـ ، لوقف (المفهوم)؛ وعليه فإنَّ في الأمر ما لا يخفى من الخلط والتشابه.

ويشُّ أزرتنا في هذا أن علماءنا القدامى كان لهم مثل هذا المسعى على صعيد أقدس نصين لدى المسلمين. في القرآن الكريم ذهب شهاب الدين القسطلاني (ت 923هـ) إلى وضع رموز لدلاله على أنواع الوقف على النحو الآتى (1):

نوع الوقف	الرمز المقترن	الكلام	لتام	كافٍ	الحسن	ماقص
الرمز المقترح			ت	ك	ح	ن

ومن ذلك أيضاً أنهم استخدموه دائرة لتفصل بين الآيات، وكتبوا في داخلها رقم الآية، ووضعوها بعد الآية.

وكذلك الحال في الحديث الشريف، إذك ان العلماء كأحمد بن حنبل (ت 241هـ)، وإبراهيم الحربي (ت 285هـ)، وأبن جرير الطبرى (ت 310هـ)، رحمهم الله. يضعون أحياً نقطة مصنمة داخل هذه الدائرة؛ للدلالة على أنَّ هذه النسخة المخطوطة قد قام قارئها بمعارضتها على نسخ أخرى، وقد اختار هؤلاء العلماء هذه الدائرة لتكون علامة ترقيمية؛ لإدراكهم أنه ينبغي أن يفصل بين كل كلامين، أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا توصل الكتابة كلها على طريقة واحدة. (2)

● **المبحث الثاني - تعلق الوقف: تعريفه، وعلامته، ونشأة مصطلحه، واختلاف العلماء في تسميته، والالتزام به، وعدِّ مواضعه.**

أ - تعريفه:

هو وقف عند موضع في السياق القرآني، يكون للموضع الآخر الذي يليه ارتباط به، بحيث إذا وقفت على الموضع الأول منه، لا يصح لك أن توقف على الموضع الثاني المشار إليه . وإذا أردت الوقف على الموضع الثاني احترزت من الوقف على الموضع الأول؛ لأن المعنى يتضح بأحد هما، ويختل بهما معًا. (3)

ب - علامته:

جرياً على عادة المصنفين في الوقف والإبداء ؛ فقد وضعوا لهذا النوع من الوقف هذه العلامة (ـ)، وهي نقاط متلثة مكررة، توضع الأولى منه ما على موضع الوقف الأول، والثانية على الثاني . وهي العلامة الوحيدة التي وضعها العلماء بعيداً عن رسم الحروف الأبجدية، وبذلك رأوا بها عن التشابه مع حروف رسم المصحف الشريف، وبحذا لو فعلوا الأمر نفسه مع علامات الوقف الأخرى، وهم في ذلك

(1) ينظر : لطائف الإشارات : 1/ 264.

(2) ينظر : فن الترقيم أصوله وعلاماته في العربية ص 20 ، 21 ، وينظر أيضاً المصدران اللذان عاد إليهما الدكتور عبد الفتاح الحموي في هذا النص ، وما تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ص 79 ، والمعيد في أدب المغيد والمستقى للله ولهم ص 138

(3) ينظر : التشرىء 237 (التبية الثامن) ، والإتقان : 87 (التبية الرابع) ، ونهاية القول المفيد ص 172 (الفصل السابع) : في بيان وقف التعسف ووقف المراقبة ، وحق التلاوة ص 80 .

كله في بحثة من الأمر، فالأمر لا يعدو اجتهاداً، ورأيٌ يرونـه لوضع رموز وعلامات اصطلاحية تسهيلـاً على قارئ القرآن، ليتبـه إلى أماكن الوقف الجائزـة أو الممنوعـة، اعتمـاداً على وضـوح المعنى، أو غـموضـه في الجملـ القرآنـية.(1)

ج - نشأة مُصطلحِه:

لا نعرف تاريخاً محدداً لوضع هذه العلامة، فاكتُبُ الوقف والابداء، ككتاب ابن الأنباري (ت 304هـ)، أو أبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، أو أبي عمرو الداني (ت 444هـ) لم تشر إلى هذا النوع من الوقف، في حين أشارت إلى الأنواع الثلاثة المعروفة والمتداولة عندهم، وهي: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن.⁽²⁾

إلا أن الذي أحطنا به علمًا - على ما ذكر العلماء - أن الأستاذ أبا الفضل الرازي (4)، هو أول من تبَّهَ على هذا النوع من الوقف في القرآن الكريم ، وسمَّاه **وقف المُراقبة**، أخذَه من مصطلح المُراقبة في **(علم الغُرُوض)**. (5)

د- اختلاف العلماء في تسميتها، والالتزام بها:

والمُراقبة في علم العروض : مصطلح يأتي مع بحري (المُضارع، والمُقتضب)، فمرة يكون الجزء (مفاعيل)، ومرة أخرى (مفاعلن)؛ وسمى بذلك لأن آخر السبب الذي في آخر الجزء، وهو النون من (مفاعلين)، لا يثبت بذلك مع آخر السبب الذي قبله، وهو الياء من (مفاعلين) فإذا سقط أحدهما ثبت الآخر، وليس هذه المسألة بمعاقبة؛ لأن المُراقبة لا يثبت فيها القرآن المُثراً بقابن. وإنما هو من المُراقبة المتقدمة الذكر، والمُعاقبة يجتمع فيها المُتعاقبان، وكلا العقيبيين، والرقبيين لا يجوز حذفهما معاً في حال واحدة

ويُسمى ذلك أيضًا عند علماء العروض **(القبض، والكاف)**. وال**القبض**: أن تأتي **(مفاعيلن)** (**مفاععلن**) بحذف الياء، وال**الكاف**: أن تأتي **(مفاعيل)** بحذف النون، ولا يكون الأمران معاً.⁽⁶⁾
وفي هذا نقلَ عَنْ الليث قوله: "المراقبة في آخر الشعر عند التجزئة بين حرفين، وهو أن يُسقط أحدهما، ويُثبت الآخر، ولا يُسقطان معاً، ولا يُثبتان جميعاً، وهو في **(مفاعيلن)** التي للمضارع، لا يجوز أن **يُثبَّت**، وإنما هو **(مفاعيل)، أو (مفاععلن)**"⁽⁷⁾

هذا وقد اختلف العلماء أيضاً في تسمية هذا الوقف؛ فذهب أبو الفضل الرازى - وهو أول من نبه عليه - إلى تسميته **(وقف المُراقبة)**، وهو ما سار عليه ابن الجزى في النشر، والسيوطى في الإنقان، وابن غازى في شرحه على طيبة النشر لابن الجزى (8)، في حين سمّاه الشيخ محمد صادق الهندى **(وقف المُعافقة)** في رسالته (**كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقف القرآن**). (9)

¹⁹ نظر: فن الترقى ص 19

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابداء ، ص 3 ، والمكتفي ص 100 .

(3) ينظر : المكتفى ص118.

(4) هو أبو الفضل العجلاني، المقرئ عبد الرحمن بن الحسن الرازي، ولد في مكة سنة (371هـ)، وتوفي في شهر جمادى الأولى سنة (454هـ)، ومن أثاره: كتاب اللوامح في القراءات، وكتاب جامع الوقف. ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، 1/ 417، والمأتمش، 1/ 26.

(5) ينظر : النشر : 238/1 ، والاتفاق : 1/87 ، ونهاية القول المفدى ص 174.

(6) ينظر : ميزان الذهب في صناعة شعر العرب : ص 85 ، 86 ، وينظر أيضاً : الحُور العين ص 134.

(7) ينظر : لسان العرب : 472/4 (مادة : رقب).

(8) ينظر : النشر : 237 / 1 ، 238 ، والإتقان : 1 / 87 ، ونهاية القول المفيد ص 172 .

(9) ينظر : نهاية القول المفيد ص 172 . نسب الشيخ محمد مكي نصر هذا الكتاب للشيخ محمد صادق الهندي ، في حين نسبه الدكتور علي شواخ إسحاق لعبد الله بن محمد بن يوسف الأماسي ، المعروف بيوسف أفندي زاده الم توفى سنة (1167هـ) . والذي يبرر هذا الخلط أن كلا الكتاين ما زال مخطوطاً ولم يتحقق . ينظر : معجم مصنفات القرآن الكريم 27/4 .

واللافت للنظر في أمر (وقف المراقبة، أو المعاقة) أن اللجان المشرفة على كتابة المصاحف وطبعاتها - فيما هو بين أيدينا الآن - لم تلتزم به، ماعدا المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم، بغض النظر عن سنوات وأماكن طباعته. فهل لهذا الأمر صلة بهذه الرواية، أم ماذا؟!
علمًا أن المصادر تشير إلى أن عاصمًا، والكسائي متყنان بشأنه، ويكون - كما سبق القول - حيث تم الكلام، وهو لا يختلفان في ذلك عن نافع، الذي كان يراعي تجانس الوقف والإبتداء بحسب المعنى.⁽¹⁾ فلم نجد ما يطبع من طبعات مصحف المدينة المنورة برواية ورش عن نافع خالياً من أية علامة من علامات الوقف، في حين أنَّ ما يطبع فيه برواية حفص عن عاصم حافلًّ بهذه العلامات، ومن ضمنها علامة تعانق الوقف، علمًا أن اللجنة المشرفة على المصاحف هي نفسها؟!
فلو كان الأمر يتعلق بهذا القاريء، أو ذاك؛ لقلنا: في الأمر مندوحة، وعذرنا اللجنة المشرفة على الكتابة والطباعة. أما أن نجد هذين المصاحفين بهذه الحال، ناهيك عن (المصحف المرشد)، المطبوع برواية قالون عن نافع في تونس⁽²⁾، الذي اقتصرت فيه اللجنة المشرفة على طباعته على ثلاثة من علامات الوقف، وضعتها في أماكنها المرتدة، وهي:

الوقف الحسن	الوقف الكافي	الوقف التام
ح	ك	م

فإنَّ الأمرَ يزيدُنا إلحاكاً لمعرفة السرِّ في ذلك.

إنَّ الأمرَ لو كان منحصرًا بما تذهب إليه اللجان من تجريد المصحف من غير النص القرآني⁽³⁾؛ لكان ثمة جوابٌ مقنعٌ. بيد أنه غير ذلك، ولا سيما والحال مع مصحف حَوَّت علاماتِ للوقف، ما عدا علامة (تعانق الوقف)، التي - كما سبق القول - أصبحت ملازمَة لما طبع منها برواية حفص عن عاصم، مع تبادل يسير في مواضعها، وعدها، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

هـ - اختلافهم في عدد مواضعه:

مرةً أخرى نجد العلماء يختلفون في قضايا الوقف، فهؤُلئك الأن مختلفون فيما يخصُّ مواضع (تعانق الوقف)، وعددَها.

فهو عند ابن الجوزي في ثمانية مواضع، هي⁽⁴⁾:

1- البقرة : 2/2.

: چ ب ب ب پ پ پ پ چ .

2- البقرة : 26/2.

: چ چ چ چ چ چ چ چ .

3- البقرة : 26/2.

: چ ک ک ک گ گ گ ب ب ب ب گ گ گ گ گ گ چ .

4- البقرة : 282/2.

: چ آ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ پ چ .

5- آل عمران : 3/7.

: چ ڭ ڭ ۋۇ ۋۇ ۋۇ ۋۇ ۋۇ چ .

6- آل عمران : 10/3, 11.

: چ آ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ پ چ .

7- المائدة : 5/26.

(1) ينظر : النشر : 1/238 ، والإتقان : 1/87 ، ولطائف الإشارات : 1/263.

(2) ينظر : المصحف المرشد برواية قالون عن نافع ، طباعة تونس 1364 هـ.

(3) ينظر: المصاحف العثمانية - المصحف الكوفي ص 327.

(4) ينظر : النشر : 1/237، 238.

(١) جاء في نهاية القول المفيد ص ١٧٣ : (أَمْنُوا يرَاقِبُ كَذَلِكَ) ، وَالصَّوَابُ (لِيُؤْمِنُوا) ، لِأَنَّهُ لَيْسُ فِي السُّورَةِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعُ يُوجَدُ بَعْدَهُ (كَذَلِكَ) .

ع - وفي الفتح موضع واحد، هو :
- الآية/29.

فـ . وفي الممتحنة موضع واحد ، هو :
الآية / 3 .

ص - و في الطلاق موضع واحد، هو:
- الآية / 10.

٤٠- الآیتان/ 39، 40: ق - وفي المدثر موضع واحد ، هو: ٦٣ هـ ﴿كُوْنُونَ وَ لِثَلَّةٍ﴾ وَ چ.

١٥- الآياتان / ١٤، ١٥. ر - وأخيراً ، في الانشقاق موضع واحد أيضاً ، هو:

في حين أن المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم - وهي الوحيدة التي ضمنّها العلماء هذا النوع من الوقف - تفاوتت في الموضع، والعدد؛ ففي المصحف المطبوع في دار الرشيد (دمشق، وبيروت) في عام 1406 هـ، وبهامشه مفردات القرآن، لمحمد حسن الحمصي، موضع واحد فقط، هو:- الآية الثانية من سورة البقرة.

أ - مصحف المدينة النبوية، المطبوع برواية حفص عن عاصم، وبغض النظر عن تعدد طبعاته.
ب - والمصحف المطبوع بدار الفكر، في بيروت في عام 2002م، ومعه تفسير الجلالين.
في كلٍّ منها خمسة مواضع، وهي نفسها في المصحفين، وهي:

- . ١- البقرة : ٢/٢ .
- . ٢- المائدة : ٥/٢٦ .
- . ٣- المائدة : ٥/٤١ .
- . ٤- الأعراف : ٧/١٧٢ .
- . ٥- إبراهيم : ١٤/٩ .
- . ٦- المائدة : ٥/٣٦ .

ونظراً للانتشار الذي حظي به مصحف المدينة النبوية المطبوع برواية حفص عن عاصم ؛ كان الرأي أن نجعله مرجعاً للوقوف على عدد، ومواضع هذا الوقف، بحسب ما هو شائع ومتداول بين أيدي المسلمين، بعيداً عن اختلاف كتب الوقف والابتداء، وعلوم القرآن، والتجويد، التي لاحظنا فيها هذا التباين بشأن ذلك.

و لهذا فإن الدراسة التطبيقية ستكون في هذه المواقع الخمسة حصرًا، وهي خطوة عسى أن تتبعها خطوات تستوعب هذه المواقع جميعها - إن شاء الله - .

- **المبحث الثالث - دراسة مواضع تعاقق الوقف؛ إعراباً، ودلالة.**
*الموضع الأول:

٢/٢ - سورة البقرة:

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه :

إذا وقف القارئ على الموضع الأول، تكون القراءة على هذا النحو:

چ ب پ پ پ چ، پ پ پ چ.

وكذا وقف نافع وعاصم في هذا الموضع؛ ويكون الإعراب وفقاً لذلك على هذا النحو:
ذلك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ.

الكتاب: خبر لاسم الإشارة.

لا: نافية للجنس، تنصب الاسم ، وترفع الخبر.

رَيْبَ: اسمها المبني في محل نصب.

وعليه لابد للواقف من أن ينوي خبراً لـ (لا)، ونظير ذلك قوله تعالى چ هے سے ئے لٹ لٹ کچ (1)،
وقول العرب: لا بأس، ومثل هذا الحذف كثير في لسان أهل الحجاز، والتقدير: لا ريب فيه، فيه هدى
للمتقين، وتكون (هدى) مبتدأ، وفيه الخبر، والجملة مستأنفة. والمعنى: إن ما نقدم سورة البقرة من
السور، التي نزلت في مكة، مما فيه الدلالة على التوحيد، وفساد الشرك، وإثبات النبوة، وإثبات المعاد،
لا شك فيه أنه من عند الله، وأنه الحق والصدق.

وقيل: إن الجملة خبرية خرجت إلى النهي، أي: لا ترتابوا فيه. ونظير ذلك قوله تعالى چ پ پ پ پ چ
ث ث نڈ چ (2)، أي: لا ترتفعوا، ولا تقسقوا.(3)

ووفقاً لهذه القراءة تكون قد قدرنا خبراً لـ (لا) النافية للجنس، هو (فيه)، وقد حذف للعلم به.
ثم يستأنف القارئ قراءته، فيقول: (فيه هدى)، فيكون الإعراب على هذا النحو:
فيه : خبر مقدم.
هدى: مبتدأ مؤخر؛ لأنه نكرة.

ويكون في ذلك تأييد لمن ذهب إلى أن القرآن لا يوصف كله بأنه هدى، لأن فيه ما هو محكم،
ومتشابه أكثر من محكمه، ويحتجون لذلك بقول الإمام علي بن أبي طالب ؑ لابن عباس ؑ حينما بعثه
رسولاً إلى الخوارج: " لا تُحتجَّ عليهم بالقرآن، فإنه خصم ذو وجهين ". (4)

فلو كان القرآن كله هدى لما قال الإمام علي ؑ فيه ذلك، ثم إن فرق الإسلام جميعها تحتاج به، فلو كان
على نمطٍ واحدٍ لما كان ذلك لهم، فها هو القرآن مليء بأيات، بعضها صريح بالجبر، وبعضها الآخر
صريح بالقدر، ولا يمكن التوفيق بينهما إلا بالتعسف الشديد، فكيف يكون القرآن كله هدى، والأمر هكذا.
إنَّ كون القرآن حمَّالَ أوجهَ ليسَ عِيباً. حسبما ذكر الشيخ محمد الغزالى - بلْ هو جزءٌ من إعجازه؛
فكون الآيات مَرْنَةً فذلك كي تطاوع الع صور كُلُّها. لكن مع حُسْنِ النَّيَّةِ، وسلامة شرف المقصِّدِ، وليس
الأمر لِلْعَبَرِ والعبث. و مع ذلك فإنَّ كان هناك أساس للعبث من أَنَّه حمَّالَ أوجهَ؛ فإنَّ ما تواترَ و صَحَّ من
السُّنَّةِ يُضْرِمُ لِلقرآنِ لِتكميلِ المنهَجِ، وردع العابثين.(5)

بـ دلالات الوقف على الموضع الثاني منه :

أما إذا وقف القارئ على الموضع الثاني متجاوزاً الموضع الأول فتكون القراءة على هذا النحو: چ ب
پ پ پ پ چ، چ پ پ چ.

ويكون الإعراب هكذا:

هدى: خبر لمبتدأ محنوف، أي: هو هدى، وقيل: هو نصب على الحال، أي: هاديًا، تقديره: لا رَيْبَ فيه،
في هدایته للمتقين، والحال إما من (ذلك) أو من (الكتاب)، والعامل معنى الإشارة، أو معنى
الجملة، بتقدير: أحقيقه هاديًا، أو أن تكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، جاءت مؤكدة لما
قبلها).(6)

(1) الشعراء : 50 / 26 .

(2) القدرة : 2 / 197 .

(3) ينظر : تفسير الثعالبي : 30/1 ، وتفسير الرازى : 12/2 ، وتفسير القرطبي : 159/1 ، وتفسير السعدي : 40/1 .

(4) ينظر : تفسير الرازى : 19/2 .

(5) ينظر : كيف نتعامل مع القرآن ص 148 .

(6) ينظر : تفسير الثعالبي : 30/1 ، وتفسير الرازى : 22/2 ، والتبيان : 1/15 .

وذكر العُكْبَرِي وجهاً آخر، هو أن تكون (هُدًى) خبراً ثانياً لـ (ذلك)، بعد الخبر الأول (الكتاب).⁽¹⁾
 وقد حذف المبتدأ المُقدَّر قبل (هُدًى)، فلم يقل: هُدًى للمصلحة الفلانية، ولا للشيء الفلاني؛ وذلك لإرادة العموم. فهو هُدًى لجميع مصالح الدارين، وهو مرشد للعباد في المسائل الأصولية والفرعية ،
 ومبين الحق من الباطل، والصحيح من الضعيف، ومبين لهم كيف يسلكون الطرق النافعة لهم في دنياهم
 وأخراهم، ثم إنه جاء هنا(هُدًى المُتقين)، فخصَّص، وفي موضع آخر جاء(هُدًى للناس) ⁽²⁾ فعمم؛ لأنَّه
 في نفسه هُدًى لجميع الخلق، فالأشقياء لم يرفعوا به رأساً، ولم يقبلوا هُدًى الله، فقامت به عليهم الحجة،
 فلم ينفعوا به لشقاءهم، وأما المتقون الذين أتُوا بالسبب الأكبر لحصول الهدایة، وهو التقوى، التي حقيقتها
 اتخاذ ما يقي سخط الله وعذابه، بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، فاهتدوا به، وانتفعوا غايَةَ الانتفاع، قال
 الله تعالى چ چ چ چ چ چ ید چ .⁽³⁾

فالمنتقون هم المنتفعون بالآيات القرآنية، والآيات الكونية، ولأن الهدایة نوعان: هدایة البيان، وهدایة التوفيق، فالمنتقون حصلت لهم الهدایة، وغيرهم لم تحصل لهم هدایة التوفيق . وكما قال العلماء: إن هدایة البيان بدون توفيق للعمل به ليست هدایة حقيقة تامة.⁽⁴⁾

هذا الوقف هو المشهور ، والمقدم على الوقف على (لا رَيْبَ)؛ لأن الكتاب نفسه يكون - وفقه - هُدًى ،
أما حسب الوقف الآخر فلا يكون الكتاب نفْسُه هُدًى، فالوقف هُنَا أَوْلَى؛ لما تكرر في كتاب الله من أن
القرآن نفسه نورٌ وهُدًى.(5)

لذلك يرى الراز ي أن الوقف وفقاً لذلك يجعل الجملة القرآنية في هذا الموضع أرسخ عرقاً في البلاغة، فيكون قوله تعالى: (الضالين * ألم) جملة برأسها، أو طائفه من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا رَبِّ فِيهِ) ثالثة، و(هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) رابعة؛ فيصاب بترتيبها هذا مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، فجيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متاخرة أخذ بعضها برباط بعض، فالثانية متحدة بالأولى، وهلْ جرًّا.

وبيائه أنه نَبَّهَ أولاً على أنه الكلام المُتَحدَّى به، ثم أشير إليه، بأنه الكتاب المنعوت بغایة الكمال؛ فكان تقرير الجهة للتحدي. ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب، فكان شهادة بكماله، ثم أخبر عنه، بأنه هدّى للمتقين، فقرر ذلك كونه يقيناً لا يحوم الشك حوله، ثم لم تخُلُّ كل واحدة من هذه الأربع - بعد أن رتب هذا الترتيب الأنيق - من نكتة . ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض باللطف وجه، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الطرف، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر (هـ) موضع الـ صف (هـ)، وإبراده مُنْكَرًا⁽⁶⁾

- سورة المائدة: 26/5

ੴ ਸਤਿਗੁਰ ਪ੍ਰਸਾਦਿ

أ. (الإذاعة المدرسية) بـعا المؤمنون والأئمـة والزهـادـة

١- دلائل ادلة على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الاول؛ تكون القراءة على هذا النحو: چ چ چ چ چ ، چ چ چ چ چ چ .

ويكون العامل في (أربعين) الفعل (يتبعون)؛ ف تكون الحرمة عليهم أبدية، غير محددة، أما التي ف تكون مدتة

(1) بنظر : البيان : 1/15

(1) يسرى . بيبي . ٢
القـة 185/٢ (2)

الأنفال 29 / 8 (3)

(٤) ينظر تفاصيل السعود ٢٤/١

(5) ينظر: تفسير الرازي: 12/2 و تفسير القرطبي: 159.

(٦) ينظر . تفسير الـ

(7) ينظر : البيان : 16/1 ، وتقسيم البيوطى : 3

وقد ضعَّفَ أبو البقاء العُكْبَرِيُّ هذا؛ لأنَّه لا حاملٌ على تقديم المعمول (أربعين سنةً) على العامل (يتيمون)، ثم إنَّ في الوقف على (أربعين سنةً) بياناً لمدة التحرير؛ لذلك فهو عنده أكمل معنى من الوقف على (عليهم).⁽¹⁾

ونرى أن ما ذهب إليه العُكْبَرِي، من تضعيف تقديم المعمول أمر فيه نظر؛ لأن العرب تُقدم في
كلامها ما هو مهمٌّ، وما هي ببيانه أعنى. وواضح أن موسى لما دعا على بنى إسرائيل، وقع عليهم
عقاب التيه نَدَمَ، وحزنَ، ورقَ لحالهم؛ فقال الله له: (فلا تأسَ على القوم الفاسقين).
فليس بعيداً أن يكون قد سأله عن مُدَّة التيه هذه، فقال الله له: (أربعينَ سنةٍ) فقدم المعمول على
العامل.

وكذلك كانت الحال بحسب ما ذكر المفسرون⁽²⁾، وما أخرجه ابن حجر عن مجاهد، وأبو الشيخ عن وهب بن منبه أيضاً⁽³⁾؛ وبذلك تكون مدة التيه معلومة، أما الحُرمة فقد بقيت عليهم، فلما ماتوا دخل أولادهم بيت المقدس.⁽⁴⁾

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

أما إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ فتكون القراءة على هذا النحو: **چ** **ج** **چ** **ج** **چ** **ج** ، **چ** **چ** **چ** **چ** **چ** .

ويكون قوله تعالى (يتيهون) حالاً من الضمير المجرور في (عليهم) (5)، فإذا مضت السنون الأربعون - كما كتب عليهم - سار موسى ١٧ بمن بقي معه منبني إسرائيل إلى ١ لأرض المقدسة (القدس)، وكان يوشع بن نون على مقدمتهم، وفتحها، وأقام فيها ما شاء الله ثم قُبضَ ١٨ (6).

(1) ينظر : التبيان : 1/16.

. (2) ينظر : تفسير الرازي : 158/11 .

⁽³⁾ ينظر : تفسير السيوطي : 51/3 ، 52 .

⁴⁾ ينظر : تفسير الرازي : 11 / 158 .

(5) ينظر : تفسير الرازي : 158/11 ، والتبيان : 16/1 ، وتفسير النسفي : 278/1 ، والتسهيل لعلوم التنزيل : 173/1 .

(6) ينظر : تقسيم السيوطي : 52/3

المائدة : 23/5 (7)

المائدة : 5/5 (8)

(9) ينظر : تفسير الرازي : 158/11 ، والتبيان : 1/16 ، وتفسير السيوطي : 51/3 .

وعلى هذا فإن في الوقف هنا دلالة على أن التحرير، والتيه كليهما كانا أربعين سنة، ثم دخلوا المدينة بعد ذلك⁽¹⁾، وهذا بخلاف الوقف على الموضع الأول، الذي يُفيد أن التيه كان أربعين سنة ، أما التحرير فقد بقي عليهم إلى أن ماتوا، ودخل أولادهم مدينة القدس بعدهم.⁽²⁾

* الموضع الثالث :

- سورة المائدة : 41/5

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول؛ تكون القراءة على هذا النحو:

گاگے بیکاری کا ملٹی نسلی ترکیب ہے۔

ويكون الكلام - حسبما ذكر الفراءُ ، والزجاجُ - قد تمَّ عند قوله (ولمْ تؤْمِنْ قلوبُهُمْ) ، ثم ابتدأ من قوله (ومن الذين هادوا سَمَاعُونَ لِكذبٍ) ، ويكون قوله (سَمَاعُونَ) صفةً لمحذوفٍ ، على تقدير : ومن الذين هادوا قوم سَمَاعُونَ . أو مبتدأ للخبر المقدم (ومن الذين هادوا) ، وقد تقدم لأنَّه نكرة .⁽³⁾

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وأماماً إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ ف تكون القراءة على هذا النحو:

ويكون الكلام قد تم عند قوله (ومن الذين هادوا) ، ثم ابتدأ بقوله (سمّاعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين). وتقدير الكلام: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من المنافقين، واليهود. ثم بعد ذلك وصفهم الله جميعهم، بأنهم سمّاعون لقوم آخرين(4)، وتكون جملة(من الذين قالوا) في موضع نصب على الحال، من الضمير في(يسارعون) ، أو من(الذين يسارعون)، وقوله(بأفواههم) متعلق بـ(قالوا)، وجملة(ولم تؤمن قلوبهم) حالاً أيضاً. وأما قوله(ومن الذين هادوا) فمعطوف - كما ذكرنا - على قوله (من الذين قالوا عامنا). ويكون قوله (سمّاعون) خبراً لمبتدأ محذوف، أي: (هم سمّاعون).

* الموضع الرابع:

- الأعراف : 172/7

أ- دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقفَ القارئُ علىِ الموضعِ الأول؛ تكونُ القراءةُ علىِ هذا النحوُ:

ويكون سؤال رب العزة والجلال : (ألسْتُ بِرَبِّكُمْ) ، قد أجبت عنه ذرية آدم \cup بقولها(بلى)؛ فقال لهم اللهُ وَالْمَلائِكَةُ : (شَهَدْنَا). أي: شَهَدْنَا عَلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمْ بَاعْتِرَافِكُمْ؛ مخافةً أن تقولوا يوم القيمة : فَعَلَّنَا ذَلِكَ كَرَاهِيَّةً. فيقول لهم اللهُ - وحده - : (أَنْ تَقُولُوا) ، وهو في موضع نصب مفعول لأجله. (5)

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وأمّا إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ ف تكون القراءة على هذا النحو:

. 16/1 : التبيان : ينظر (1)

. (2) ينظر : تفسير الرازي : 158/11 .

(3) ينظر : تفسير الرازي : 158/11 , والتبيان : 436/1 , ذكر في تفسير الرازي أنها خبر مبتدأ محذوف , يعني هم سماعون , وذلك لا

(٤) نباتات الازهار ١٨٢/١١

(4) ينظر: تفسير الرازي: 183/11 .
 (5) ينظر: تفسير الدانش: 183/11 .

(٥) ينطر: نعسیر الراري: ١٨٣/١١ ، والنسهيل لعلوم السرير: ٥٥/٢ ،

ويكون قوله (بلى شهدنا) من قول ذرية آدم (١)، وهو جوابهم على قوله تعالى (ألسنت بربكم)، ومعناه: شهدنا بربوبيتاك، فهو تحقيق لربوبية الله وأداء لشهادتهم عنده. (١)

وذلك من باب التمثيل و التخييل، فـالله عزّ ما أخرج السَّلَّمَ من أصلاب بني آدم ۝ ، أشهدهم على أنفسهم، فقال لهم: ألسْتُ بربكم؟ قالوا: بلى شهداً. فهو قد نصَّبَ لهم الأدلة على رُبوبيتهم، و وحدينتهم، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي رَكِبُوها فيهم، وجعلها مُميزةً للضلال من الهدى . فكانه أشهدهم على أنفسهم، وأقرَّهم، وقال لهم: ألسْتُ بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلى، أنت ربنا، شهدنا على أنفسنا، وأقررنا بوحدينتك.

وَبَابُ التَّمْثِيلِ وَاسْعٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحَادِيثِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ أَيْضًا. وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى چَوْفَوْ بِی بِرَ نَائِنَاهْ نَوْنَوْ نَوْچَ(۲). وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا قُولَّ ثَمَّ، وَإِنَّمَا هُوَ تَمْثِيلٌ وَتَصْوِيرٌ لِلْمَعْنَى.

ويكون قوله (أن تقولوا) مفعولاً له، أي: فعلنا ذلك من نصب الْأَدْلَةُ الشَّاهِدَةُ عَلَى صَحَّتِهَا العَقُولُ؛ كراهة أن تقولوا يوم القيمة: إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، فَلَمْ تُبَرَّهْ عَلَيْهِ . وكذلك كراهة أن تقولوا: إنما أشرك آباءُنَا مِنْ قَبْلِ، وَكُنَّا فِي أَصْلَابِهِمْ، فَاقْتَدَنَا بِهِمْ.

فالأدلة المنصوبة على التوحيد، وما تبُهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عذر لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد والاقتداء بالآباء، كما لا عذر لآبائهم في الشرك، وأدلة التوحيد منصوبة لهم أيضًا.(3)

* الموضع الخامس:

• ۹/۱۴ : ابراهیم

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول ، تكون القراءة على هذا النحو:

ويجوز أن يكون قوله (الذين منْ بعدهم) معطوفاً على قوله (قوم نوح)، ويكون الاعتراض بقوله تعالى (لا يعلمهم إلا الله).

وبأيٌ كان الاعتراض ففي الكلام استفهام تقريري، الغرض منه التأنيبُ والتوبیحُ لما كانت عليه حالُ بنی إسرائیل من تکذیبهم نبیَ اللہ موسیٰ (ع)؛ إن كان القول لموسیٰ (ع) وهو لمشركي العرب الذين کذبوا نبیَ اللہ محمدًا (ص)؛ إن كان من قول الله عز وجل مخاطبًا به أهل عصر الرسول (ص).

وهؤلاء - وفقاً لذلك - من الكثرة بحيث لا يُحصي عددهم ، ولا يُعرف نسبتهم إلا الله . والناسبون وإن نسبوا إلى آدم لا يَدَّعون إحصاء الأمم جميعها، وإنما ينسبون إلى أقوام، ويُمسكرون عن النسب إلى أقوام آخرين، وكان عبد الله بن مسعود (ع) إذا قرأ هذه الآية، قال: (کَذَّبَ النَّسَابُونَ). يعني أنَّهم يَدَّعون علم الأنساب، وقد نفى الله علْمُها عن العباد.(4)

. (1) ينظر : تفسير الرازي : 11/183.

. 11/41 : فصلت (2)

(3) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل : 2/55 ، وتفصير المخشي : 166/2 .

.395 /2 : الكشاف (4)

وروي عن عروة بن الزبير رضي الله عنه قوله: (ما وَجَدْنَا أَحَدًا يَعْرُفُ مَا بَيْنَ عِدْنَانَ وَإِسْمَاعِيلَ).⁽¹⁾
ويجوز أن يكون قوله (والذين منْ بعدهم) مبتدأ، وقوله (لا يعلمهم إِلَّا اللَّهُ) خبره، أو أنه حال من الاستقرار، وقوله (جاءتهم) الخبر.⁽²⁾

وعلى هذا يكون مجل الحديث من قوله (والذين من بعدهم) إلى رأس الآية،
الذين جاؤوا بعد قوم نوح، وعادٍ، وثمود.

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وإذا وقف القارئ على الموضع الثاني ، تكون القراءة على هذا النحو:

گڈڑڑک کے کمگے گڈگے، گچھے گچھے۔

وبهذا يكون قوله (والذين منْ بعدهم) معطوفاً على قوله (فِوْمَ نُوح) ؛ وبهذا يكون قوله تعالى : (لا يعلمهم إِلَّا اللَّهُ) حالاً من الضمير في قوله (منْ بعدهم)، ويجوز أن يكون مسناناً، وكذلك قوله (جاءتهم رسُلُهُم بِالبَيِّنَاتِ) يجوز أن يكون حالاً، أو مسناناً⁽³⁾. فهذه الأقوام المذكورة كلُّها لا يعلم عددها إِلَّا اللَّهُ ، ولقد جاءتهم رسُلُهُم بِالبَيِّنَاتِ، فرَدُّوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ، وَصَرَّحُوا بِالْكُفَّارِ، وَشَكَّوْا فِي صَحَةِ مَا دَعَوْهُمْ إِلَيْهِ؛ فَلَحِقَ بِهِمُ الْعَذَابُ الْبَيِّنُ، وَالْهَلَالُ، وَالْبَوَارُ.

• الخاتمة:

تلك هي نظراتٌ في علم (الوقف، و الابداء) بشكل عام، و لا سيّما في أحد أقسامه، و هو (تعانق الوقف). و مقتضى هذا العلم يلزمه ملازمة شبه دائمة؛ كي يُصرح، و يُبين عمّا يجول في خاطره، ف حاجته إلى اللغة نفسها. فهما صنوان لا يفترقان عند المتكلّم السويّ البيان.

وليس الأمر محصوراً بالمتكلّم فحسب، بل يُضارعه في ذلك القارئ لما ينشئه الآخرون من

الصوص المعرفة، هي يعدها على الوجه الذي أراده مسوها، أو قريراً منه.
وكتاب الله أولاه في ذلك؛ فعلى قارئه معرفة الموضع الذي يجب أن يقف عليها وفقاً جائزاً، أو واجباً، أو قبيحاً.

والعلماء في مساعهم هذا لمعرفة أنواع الوقف ومواضعه قد أعملوا الرأي ، وبلغوا فيه شاؤاً عظيماً ،
معتمدين النحو بأحكامه، وقواعدـه، وجوه الإعراب المحتملة، سبلاً يبتغون فيها فـمـ النـصـ، والـوقـفـ
عليـ مقاصـدـهـ، وـمرـاميـهـ.

و على أساس من هذا الفهم يتحدد موضع الوقف، ونوعه، إنْ كان تاماً، أو كافياً، أو حسناً، أو قبيحاً. وقد استع انوا لتحديد هذه الأنواع بعلامات، ومصطلحات ترمز إلى كل نوع من هذه الأنواع ، أو لغيرها من الأنواع الأخرى، التي لا تُعد أبداً تكون فرعاً من احداها، شكل، أو بآخر

فانقق بهذا أن كانت مواضع الوقف، وعلماء ماقوموا بوضع اجتهاد من العلماء ، وقد لاقى هذا الصنيع استحساناً، وثناءً. إلا أنهم تسامحوا في ذلك فيما بينهم ، فنراهم يجتهدون في تحديد المواضع، وتتبادر

اجتهاد انهم وفق فهم المعنى، واكمال الكلام، وقف الامر ذاتقامع العلامات ، والرموز .
وطالما أنَّ الأمرَ كذلك احتمَدنا - وفي الأمرِ مندوحةٌ للاجتِهاد - فقلُّنا باستعمال العلامات الإملائية
الحالية (الترقيم الدوليَّة) في آيات القرآن الكريم في الأمور التعليميَّة ، عوضًا عن علامات الوقف التي

(1) نظر : القسام 1/ 603 ، تفسير القرآن : 2/ 344.

(1) ينطر : البيان / 603 ، وتفصير السعفي : 244/2 .
 (2) بنظر : تفسير القرطبي : 344/5 .

(3) ينظر : التبيان / 603 ، و تفسير القرطبي : 344/9 .

و لاسيما أنَّ آلات الطباعة الحالية تأخذ بها، أيًّا كانت اللغة المكتوبُ فيها؛ فإنه من المناسب أن نأخذ بها، ونستعملها عوضًا عن علامات الوقف هاتيك للدلالة على الموضع نفسها، من دون أدنى تغيير في أنواعها، وسميتها.

وحاشانا في ذلك أن نقول: إنَّ هذه الطريقة هي الفضلى، والصحيحة، وغيرها لا. ولكن حسبًا في هذا الاجتهد كما اجتهد سلفنا في وضع علامات للوقف كانت تناسب زمانهم ، وأعرافهم في أمور عده، كرمزهم للحساب بالأحرف الأبجدية، وهو ما عرف بحساب الجُمَل، وقد استغنى عنه الآن تماماً؛ لصعوبته، واستحداث البديل المناسب، وهو الأرقام، ثم إن هذا الاقتراح حكرٌ على الأمور التعليمية منه ليس إلا.

هذا قولُنا في الوقف والابداء عمومًا ، أمًا فيما كان عنوانًا لهذا البحث، من أمر تعانق الوقف فإنه لا ضير، ولا بأس أن تظل العلامة الدالة عليه على حالها؛ لما نرى من انتفاء اللبس بينها، وبين بعض الدوال التي يستعملها علماء التجويد، وهي على النقيض مما رأينا مع أخواتها من اللبس والتشابه مع بعض الأحرف الأبجدية التي استخدمت دواؤاً لبعض الأحكام التجoidية.

ورجاونا أن تكون هناك مساعٌ أخرى للتوضيح في دراسة مواضع تعانق الوقف الآخر؛ لما رأينا من تعدد المعنى، وتبنيه وفقاً لموضع الوقف: أولاً، أو ثانياً، وفي ذلك إثراء لمقاصد آيات الكتاب المبين، ومراميه.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

- ثبت المصادر، والمراجع -

• القرآن الكريم:

أ - مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، بخط عثمان طه، نشره مجمع الملك فهد في المدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف.

ب - برواية حفص عن عاصم - وبهامشه تفسير الجلالين، دار الفكر بيروت، ط أولى، عام 1423هـ.

ج - برواية حفص عن عاصم - وبهامشه تفسير مفردات القرآن، لمحمد حسن الحمصي ، دار الرشيد، دمشق، بيروت، عام 1406هـ.

د - برواية قالون عن نافع (المصحف المرشد) تونس، عام 1364هـ.

• المصادر، و المراجع الأخرى:

1. الانقان في علوم القرآن،تأليف الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، (ت 911هـ)، مطبوع بهامشه إعجاز القرآن للباقلاني، طبع بمعرفة لجنة من ال علماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على، ط دار الندوة الجديدة، بيروت، وهذه الطبعة مصورة بالألوفت عن طبعة القاهرة، عام 1951م.
2. أحكام قراءة القرآن الكريم، تأليف الشيخ محمود خليل الحصري، (ت 1401هـ)، ضبط نصه، وعلق عليه محمد طلحة بلال م نيار، من إصدارات جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، الكتاب الأول، ط أولى، 1995م، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
3. الأعلام، لخير الدين الزركلي، (ت 1976م)، ط الرابعة، 1979م، دار العلم للملايين، بيروت.
4. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تأليف أبي يكر محمد بن بشار الأنباري ، (ت 328هـ) ، تح محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، 1970م.
5. البلاغة: فنونها وأفاناتها،(علم المعاني)، تأليف د. فضل حسن عباس، ط الثالثة، دار الفرقان، إربد -الأردن، 1992م.
6. البيان والتبيين، تأليف الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، تح حسن السندي، ط الأولى، 1414هـ -1993م، دار إحياء العلوم، بيروت.
7. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء ، عبد الله بن حسين العكري، (ت 616هـ)، تح علي محمد البجاوي، ط الثانية، دار الجبل، بيروت، 1987م.
8. الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، تأليف أحمد زكي باشا، (ت 1353هـ)، قدّم له واعتنى به عبد الرحمن بن إبراهيم بن فوده، نشر مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزه - مصر، 1988م .- وهناك طبعة أخرى لهذا الكتاب اعتنى بنشرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (ت 1422هـ)، ط الثانية، 1987م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.
9. التسهيل لعلوم التنزيل ، تأليف م حمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي، (ت 741هـ)، ط الدار العربية للكتاب، بيروت (لا - ت).
10. التصريف الملوكي ، تأليف أبي الفتح، عثمان بن عبدالله بن جني ، (ت 392هـ)، عني بتصحيحه وطبعته محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط أولى، شركة التمدن الصناعية بالقربية ، مصر (لا - ت).
11. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، تأليف أبي السعود ، محمد بن محمد العمادي، (ت 951هـ)، ط الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1414هـ ، 1994م.
12. تفسير الشعالي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ، لأبي زيد ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الشعالي، (ت 875هـ)، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، (لا - ت).
13. تفسير الرازي (النفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب)، تأليف الإمام فخر الدين ، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي، (ت 604هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط أولى 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. تفسير الزم خشري (الكشاف عن حفائق التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تأليف الإمام أبي قاسم، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، (ت 538هـ -)، ط أولى، دار الفكر، بيروت.
15. تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ت 1344هـ)، تح عبد الرحمن بن معلاً اللوحقي، وتقديم محمد بن صالح العثيمين ، ط أولى ، 2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
16. تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالتأثر)، تأليف الشيخ جلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي، (ت 911هـ)، ط أولى 1983م، دار الفكر، بيروت.

17. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، للامام أبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت 671هـ)، دار الفكر، عَمَان، ودار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
18. تفسير النسفي (مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ) ، لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي، (ت 710هـ)، ضبطه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، ط أولى، 1989م، دار القلم، بيروت.
19. حق التلاوة، تأليف حسني الشيخ عثمان، ط الثانية، 1988م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.
20. الحُورُ العَيْنُ، لأبي سعيد، نشوان الحميري (ت 573هـ)، تــ كمال مصطفى، ط الثانية، 1985م، دار آزال للطباعة و النشر، بيــوت، و المكتبة اليمنية، صنعاء.
21. دروس في كتب النحو، تأليف د. عبده الراجحي، ط عام 1974م، دار النهضة العربية، بيروت.
22. دلائل الاعجاز ، تأليف الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، (ت 471هـ)، تــ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (لا - تــ).
23. الشيخ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله - وأثره في الدراسات القرآنية ، بحث أعده الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، ونشر في العدد الأول من مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في عام 1402هـ، ص 297.
24. فن الترقيم في العربية - أصوله وعلاماته ، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، ط أولى ، 1992م، دار عمار، عَمَان، الأردن.
25. الفهرست، للنديم، محمد بن إسحاق، (ت 380هـ)، تــ رضا تجدد، ط عام 1971م، طهران. شاعت نسبة هذا الكتاب لابن النديم (ينظر في ذلك طبعة مطبعة الاستقامة، القاهرة) ، وقد تبيّن أنه للنديم نفسه، وهو المسمى محمد بن إسحاق، وليس المذكور ابنه، علمًا أن تاريخ الوفاة هو نفسه ، بحسب ما ذكر المحقق رضا تجدد .
26. الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزئية ، تأليف عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط أولى، مطبع الرشيد، المدينة المنورة، (لا - تــ).
27. القطع والائتفاف، تأليف أبي جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، (ت 338هـ)، تــ أحمد خطاب العمر ، ط أولى، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - الكتاب الخامس والثلاثون - مطبعة العاني، عام 1978م، بغداد .
28. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت 180هـ)، تــ عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة، 1983م، عالم الكتب، بيروت.
29. الكامل في اللغة والأدب، تأليف أبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، (ت 285هـ)، تــ محمد أحمد الدالي، ط أولى 1986م، مؤسسة الرسالة.
30. كيف نتعامل مع القرآن، مدرسة أجراها أ. عمر عبيد حسنة مع الشيخ محمد الغزالى ، من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط الرابعة 1414هـ 1993م.
31. لسان العرب، تأليف ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الأفريقي ، (ت 711هـ)، دار صادر، 1968م، بيروت.
32. لطائف الإشارات لفنون القراءات، تأليف الإمام شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت 923هـ)، تــ الشــيخ عــامر الســيد عــثمان ، والــدــاــكــوــر عــبد الصــبــور شــاهــيــن ، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الكتاب السادس والعشرون، 1972م، القاهرة.
33. المصحف الكوفي، بحث حرره الشيخ محمود سيبويه البدوي ، ونشر في العدد الأول من مجلة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام 1403/1402هـ، ص 321.
34. معجم مصنفات القرآن الكريم، للدكتور علي شواخ إسحاق، ط أولى، 1984م، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، الجزء الرابع.

35. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للإمام محمد بن أحمد الذهبي ، (ت 748 هـ)، تح دبشار ع واد، والشيخ شعيب أرناؤوط، وصالح مهدي عباس ، ط أولى ، 1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
36. معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء ، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي ، (ت 207 هـ)، تح محمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط الثانية، 1980م، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام 1972م، عالم الكتب، بيروت.
37. مقدمة في الوقف والابتداء، بحث للدكتور أحمد خطاب العمر، نشر في مجلة آداب الرافدين، العدد الثامن، 1977م، بغداد، ص 167.
38. المكتفي في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد بن عثمان، (ت 444 هـ)، تح د. جايد زيدان مخ لف، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية، لجنة إحياء التراث ، الكتاب الرابع والخمسون، 1984م.
39. منار الهدى في معرفة الوقف والابتداء، للأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، (ت بعد 1000 هـ)، ط أولى، 1973م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
40. ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، للسيد أحمد الهاشمي، ط عام 1979م، مكتبة النقاء، بغداد.
41. النشر في القراءات العشر ، للحافظ أبي الخير ، محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري، (ت 833 هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية، بيروت ، (لا-ت).
42. الرقط ، لأبي عمرو الداني ، تح مح مد أحمد دهمان ، مطبوع مع كتاب (المقْنَع) للداني أيضًا ، دار لفکر المعاصر: بيروت، ودار لفکر: دمشق: تصویر 1403 هـ 1983 م، عن ط الأولى، 1940 م.
43. نهاية القول المفيد في علم التجويد ، للشيخ محمد مكي نصر الجريسي، (كان حيًّا سنة 1305 هـ)، مراجعة الشيخ محمد على الضباع، ط عام 1349 هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
44. الشبكة العنکبوتیة (الإنترنت) :
- موقع الموسوعة الإسلامية الشاملة.
- موقع وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.
- *****

Abstract

Al-Mu‘anaqah (i.e. The Interchangeable Pause) is a term that refers to one of Pauses types in the Holy Qur'an. Its mark is tripartite dots (▪) It should be doubled in its place.

To determine its specific places is an arguable matter. However, such a kind of pause appears in five places according to Hafs-‘Asim and the Mushaf of Madinah.

Abo Alfadl Al-Razy is the first one who pays the attention to such a kind of pause. He died in 454 H. He called it "observation pause". However, the first one who called it the "interchangeable pause" is the author of Knouz Altaf Alborhan in Rmouz Al-Qur'an Pauses

There were debates among scholars in relation to the kinds of pauses and its number in Holy Qur'an. Some see that it is better to keep them out from the Mushaf.

The researcher has exerted efforts in relation to such types of pauses, and the marks assigned to them. Then, he finds out that there should be just three pauses:

- a. Al-Tam Pause, its mark is a dot (.)**
- b. Al-kafy Pause, its mark is (:)**
- c. Al-Hassan Pause, its sign is (‘)**

These marks should be placed within Qur'an Rasm instead of the marks and signs of the Mushaf that are there above the endings of words. This will make the matters of pause and al-Ibtdaa easier.

What has been just mention is in relation to the study of pause objectively. Yet in relation to its study semantically, I have explored and examined pause five places referred to before. Then, I found that there are some outstanding findings that support the viewpoints of our scholars when they referred to this kind of pause and its places.
